صندوق النفقة
الفلسطيني

التـــقريـــــــــر

الإداري والمـــــالي الســـــنوي

2015

صندوق النفقة
الفلسطيني

مقدمة:

إيمانا منا بالدور التنموي والاجتماعي لصندوق النفقة وقدرتنا على التغيير في الظروف الحياتية للفئات المهمشة والمستفيدة من خدمات الصندوق من نساء وأطفال وكبار سن تعوزهم النفقة... نمضي قدما نحو تمكينهم لتجاوز الصعوبات وتلبية احتياجاتهم العملية التي لا بد أن تترك أثراً في مسار البحث عن ذواتهم، ووفقا لمعايير الجودة والمساءلة والشفافية، تم الانتهاء من السنة المالية والإدارية للعام 2015، حيث شكلت السنة المنصرمة وما تخللها من أنشطة نوعية على المستويين الإداري والمالي نقطة ارتكاز هامة في مسيرة الصندوق وضمان ديمومته وقدرته المستقبلية على تحقيق غاياته التي أنشأ من أجلها. ومن أهم الإنجازات التي أسهمت في تحقيق ذلك: إصدار القرار بقانون رقم 12 لسنة 2015 المعدل لقانون صندوق النفقة، والذي تضمن تعزيز موارد الصندوق واستحداث موارد جديدة عبر الرسوم بما يضمن خلق بيئة مالية داعمة للخروج من الأزمة المالية التي ألقت بظلالها على عمل الصندوق خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث أسهمت الجهود الجماعية والمضنية لإدارة الصندوق بمجلسه وموظفيه وشركائه في أن يرى هذا القرار بقانون طريقه للنور والتنفيذ.

وارتباطا بفكرة الدور التنموي للصندوق في تمكين الفئات المستفيدة، يمكن القول أن السنة المالية والإدارية 2015 شهدت الشروع الفعلي في تطبيق هذه الفكرة والتي تأسست على دراسة تقصي الاحتياج التي أعدها الصندوق بعنوان (أنا لأننا نحن) 2013، حيث قدمت سلة خدمات متنوعة للفئات المستفيدة شملت خدمات صحية واجتماعية وتعليمية وقانونية، وقدمت الخدمات من خلال طاقات وموارد الصندوق وعبر تفعيل شبكة التنسيق والتحويل مع المؤسسات الشريكة.

وعلى مستوى التحديات التي واجهت الصندوق في السنة المالية والإدارية 2015، فكان أبرزها تداعيات وتفاقم الأزمة المالية الناتجة عن ضعف موارد الصندوق بالمقارنة مع نفقاته، والتي عبرت العام 2015

صندوق النفقة
الفلسطيني

كامتداد للسنوات السابقة، وحملت الصندوق عجزاً مالياً بقيمة تجاوزت الخمسة ملايين شواقل متمثلة في ديون مستحقة للفئات المستفيدة، وعلى الرغم من الزيادة على موارد الصندوق وموائمتها مع معدل النفقات بحكم القانون المعدل المشار إليه، فإن تخطي العجز محاسبياً يتطلب إعادة جدولة للديون خلال السنوات القادمة تمهيداً للوصول إلى نقطة التوازن المالي والانتقال إلى حالة الفائض وتوجيهه في إعادة الاستثمار الآمن لأموال الصندوق وتنميتها في المستقبل.

فـــاطمة المـــؤقت

المـــديـــر العـــــام

ملـخص تـنفيذي:

يسر صندوق النفقة، أن يضع بين أيديكم الملخص التنفيذي للتقرير السنوي لعام 2015، حيث تم تقسيم التقرير إلى أربعة أقسام تغطي كل منها غاية من غايات الصندوق وفقاً لما تم تبنيه في الخطة الاستراتيجية للأعوام (2014–2017) وهي:

- الغاية الأولى: دفع جميع أحكام النفقات المحكوم لها من جهات الاختصاص لمستحقيها.
- الغاية الثانية: تحسين نوعية خدمات الصندوق المقدمة للفئات المستفيدة لتمكينها للدفاع عن والمطالبة بحقوقها.
- الغاية الثالثة: استرداد الأموال المدفوعة.
- الغاية الرابـعة: استدامة الصندوق.

وسيعرض التقرير أهم الانجازات والتحديات، التي كان أبرزها ما تم تحقيقه في الربع الأخير من عام 2015 باستجابة المشرع الفلسطيني لحاجات الصندوق، بتعديل القانون الناظم لعملة وذلك من خلال زيادة الموارد المالية للصندوق وتنويعها. وهذا يؤثر بشكل جلي وواضح على ضمان استدامة الصندوق وتعزيز قدرته على الإيفاء بالهدف الرئيسي من إيجاده.

ارتباطاً بالغاية الأولى للصندوق، تم تغطية قيمة نفقات محكوم بها ومتعذر تنفيذها لأكثر من (760) مستفيد ومستفيدة من الأطفال والنساء وكبار السن، وبقيمة بلغت (1,405,385.56) شيكل وفقاً للقانون والأنظمة الإدارية المعمول بها، وعلى صعيد استدامة الصندوق والحوكمة تم استرداد مبلغ (356,998.13) شيقل من المحكوم عليهم، بنسبة 25.4% من المبلغ المصروف خلال العام، وبنسبة 5.4% قياساً في رصيد الذمم في نهاية العام، كاستردادات من المحكوم عليهم بالدفع وفقاً للقانون وبناءً على نظام تسويات، وكما تم مراعاة اتخاذ جميع الإجراءات بما ينسجم مع دليل السياسات ونظام الأرشفة. وتحقيقاً للغاية الثانية، دعم وتمكين الفئات المستفيدة من الصندوق، سعى الصندوق إلى توفير سلة خدمات متكاملة للفئات المستفيدة منه، من

خلال توفير خدمات صحية، اجتماعية، قانونية..إلخ لأكثر من (114) مستفيد ومستفيدة. وبلغت الإيرادات الكلية للصندوق ما مجموعه 2,491,379.93 شيقل خلال العام ومنها مبلغ 1,350,545 شيقل بعد سريان تطبيق التعديل القانون في حين بلغت المصاريف التشغيلية والإدارية ما مجموعه 894,616.41 شيقل وكانت المصاريف المتوقعة 1,231,280 شيقل مشكلا انحراف ايجابي (مفضل) بمبلغ 336,663.59 شيقل و نسبة بلغت 73% (المصاريف الفعلية الى المتوقعة). ونسبة المصاريف الكلية الفعلية إلى الإيرادات شكلت 35.9%، والشكل أدناه يوضح الاتجاه العام للمصاريف الكلية، والشكل الذي يليه يوضح الاتجاه العام للإيرادات الكلية:

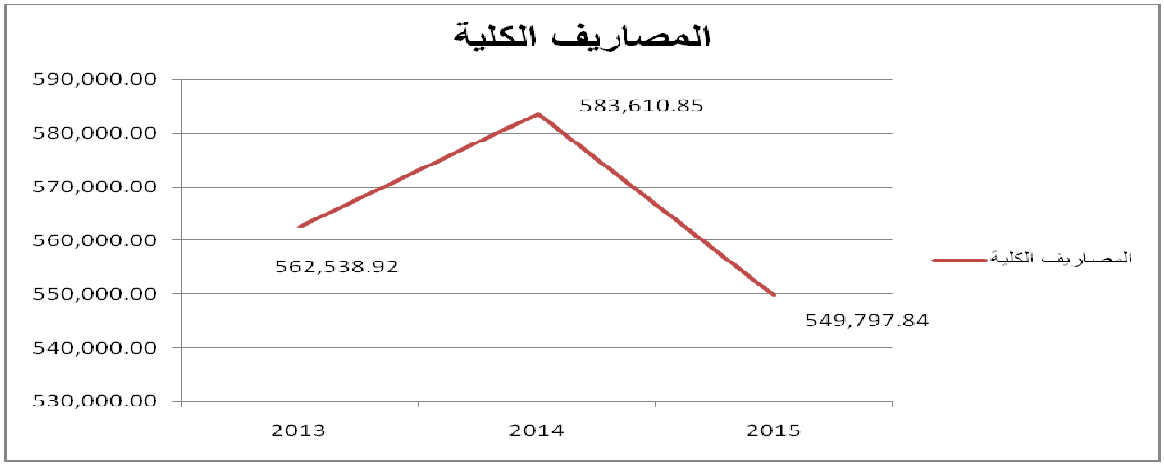

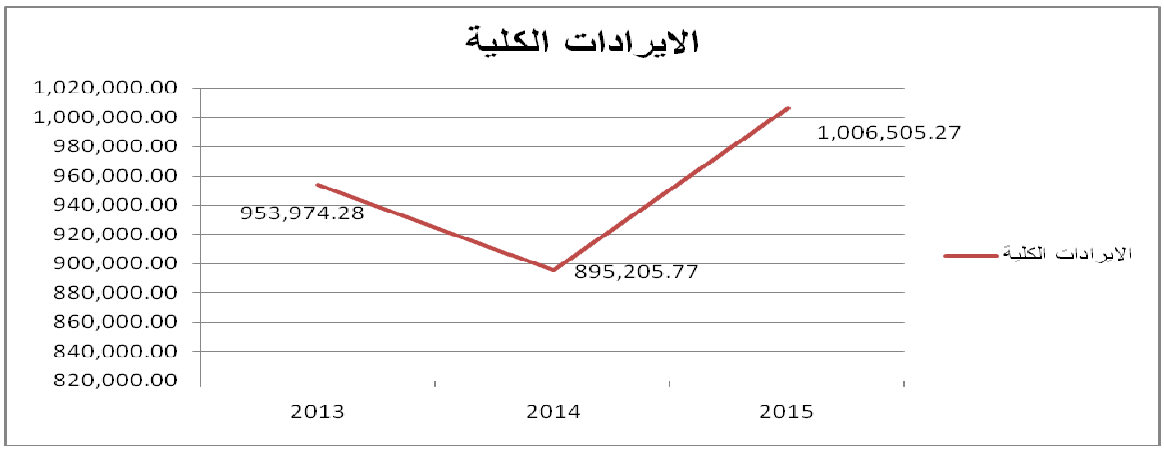

أما فيما يتعلق بالصرف للمستفيدات فقد تم صرف ما مجموعه 1,405,385.56 شيقل في سنة 2015 في حين تم صرف مبلغ 1113339 شيقل خلال سنة 2014، خلال عام 2013 ما مجموعه 1,063,917 شيقل وما تم صرفه في عام 2012 ما مجموعه 1,472,237.6 شيقل مقارنة مع مبلغ 1,282,647 شيقل صرفت في سنة 2011 ونجد أن هناك زيادة عن 2014 بمبلغ 292,046.56 شيقل عن سنة 2013 مبلغ 341,468.56 وانخفاض عن سنة 2012 بلغ 66,852.04 شيقل وزيادة عن سنة 2011 ما مجموعه 122,738.56 شيقل، هذا مع العلم أن الحديث عن صرف مستحقات 6 أشهر في سنة 2015 و 2014 ومستحقات7 أشهر في سنة 2013 و 10 أشهر في سنة 2012 في حين تم صرف مبلغ 886,901 شيقل للمستفيدات في سنة 2010.

والشكل أدناه يوضح الاتجاه العام للصرف للمستفيدات:

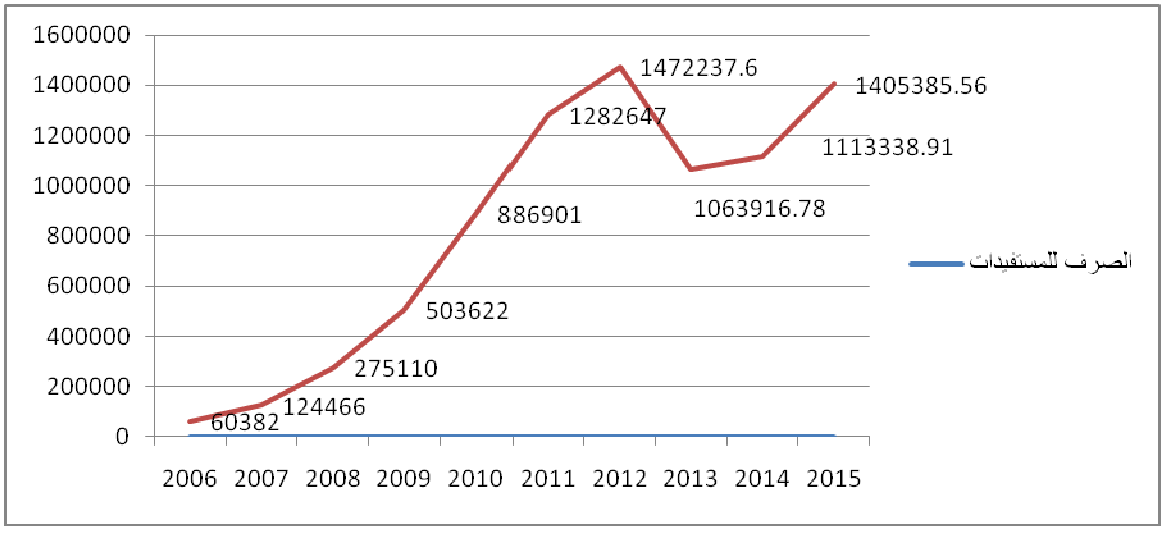

ومن خلال قراءة الشكل أعلاه نلاحظ أن المنحى يبدأ في الصعود خلال السنوات 2006 حتى 2012 ومن ثم ارتد إلى الأسفل بسبب الأزمة المالية خلال السنوات 2013 و 2014 ومن ثم عاود الصعود في سنة 2015، وهذا مؤشر على أن الأزمة المالية بدأت في التلاشي.

وبحسبة بسيطة كان الدخل النقدي 2,213,426 شيقل من رسوم الزواج والطلاق وقد تم صرف ما نسبته 64% للمستفيدات وفي سنة 2014 كانت النسبة 96% في حين كانت في سنة 2013 ما نسبته 94% ونلاحظ انخفاض النسبة والسبب يرجع إلى تعديل القانون والذي أدى إلى زيادة الإيرادات من رسوم عقود الزواج و حجج الطلاق.

وبخصوص المبالغ المنفقة للمستفيدات من ناحية مطلقة فهي بصعود و تزايد والشكل التالي يوضح ذلك:

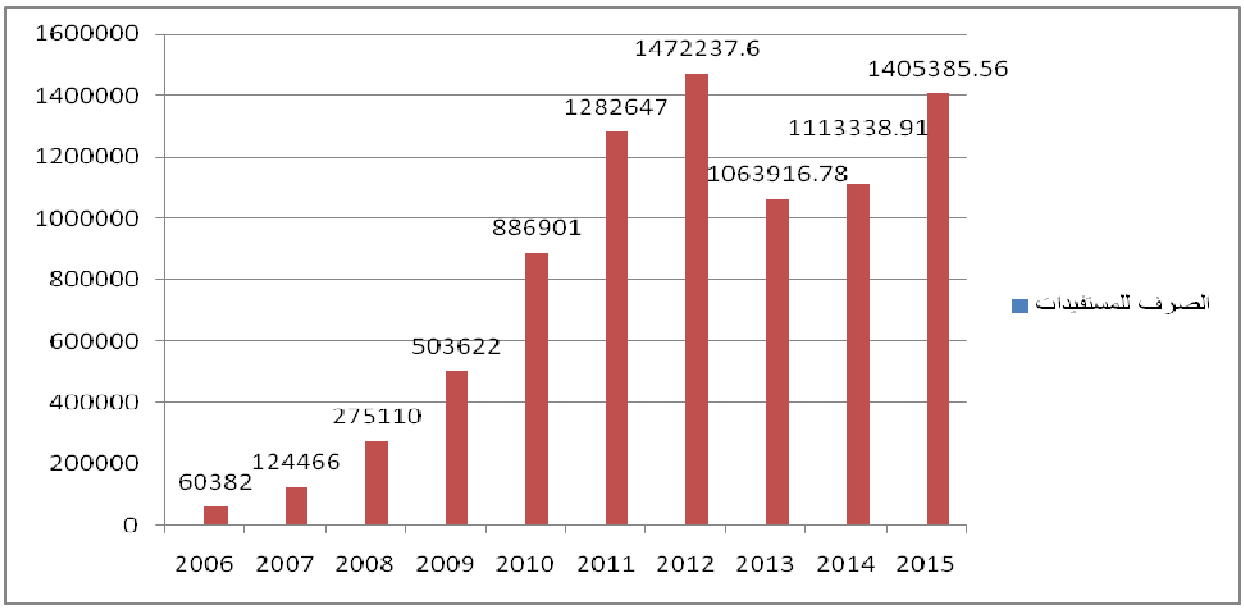

ونتيجة الأزمة المالية، تراكمت مستحقات للمستفيدات على مدار ثلاث سنوات بواقع 20 شهر وبمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي 5 مليون شيقل.

وفيما يتعلق بمستحقات المستفيدات متأخرة الصرف، فإن العمل على جدولتها جاري، حيث أن الأولوية في الصرف بشكل منتظم تكون للحوالة الشهرية، وصرف المستحقات المتأخرة مرتبط بمدى توفر السيولة النقدية في الصندوق، حيث سيتم صرف المستحقات على مراحل تمتد لخمسة سنوات، بحيث يصرف كل سنة عن

أربعة أشهر وبمبلغ يصل إلى حوالي المليون شيقل، وذلك لضمان عدم وقوع الصندوق في أزمة سيولة، أي أن ما سيتم صرفه هو الحوالة الشهرية بشكل منتظم وكل ثلاثة أشهر يصرف حوالة من المستحقات المتأخرة.

ومن أهم التوصيات التي جاء فيها التقرير صرف مبلغ 3,300,000 شيقل عن سنة 2016 وأربعة أشهر تخص المبالغ متأخرة الصرف بمبلغ 1,000,000 شيقل.

صندوق النفقة الفلسطيني

التـــقريـــــــــر الإداري والمـــــالي

أقسام التقرير الإداري والمالي للعام 2015:

يتناول التقرير البيانات المالية وأهم الأنشطة التي نفذها صندوق النفقة الفلسطيني في السنة المالية 2015، وتم تقسيم التقرير وفقاً للغايات التي أنشأ من أجلها الصندوق، نتناولها فيما يلي:

الغـــايـــــة الأولى: دفـــع جميـــع أحكـــــام النفقـــات المحكـــوم لها من جـــهات الاختصاص لمســـتحقيـها

أولاً: ضـمان وصـــول الصـــندوق للفئـــة المســـتفيدة

قدم الصندوق خدماته خلال العام 467 ملف تنفيذي موزعين بين منطقة الوسط 222 ملف و119 لمنطقة الجنوب و126 لمنطقة الشمال.وبلغ عدد المتوجهات للصندوق خلال العام 2015 ما مجموعه 319 متوجهة، ونسبة من انطبق او استوفى شروط الاستفادة بلغت 24.7% وبالنظر الى عدد المتوجهات نجده يعادل 17% من عدد المستفيدات من خدمات الصندوق وهذا له مداليل حيوية على أن الصندوق أصبح أكثر انتشاراً ومعرفة بين فئات المستفيدين من خدماته، وبتحليل الأعداد نجد أن 50% من عدد المستفيدين/ات من منطقة شمال الضفة الغربية ومن منطقة وسط الضفة 40% و10% من الجنوب.

انطبقت شروط الاستفادة بنسبة وصلت الى 24.7% وهنا نلاحظ تدني نسبة من تنطبق عليهم شروط الاستفادة وهذا مؤشر على المعرفة بالصندوق من ناحية إيجابية و مؤشر سلبي على تدني في تنفيذ احكام النفقة وانتشار الفقر و الحاجة، وتم تقديم استشارات قانونية لما مجموعه 117 متوجهة منها 71 في منطقة الجنوب و46 في منطقة الوسط، تمحورت أهمها حول الحضانة، زيادة النفقة، الطلاق والمستحقات المالية للمطلقة، واجراءات تنفيذ حكم النفقة. أما عن الصرف للمستفيدات فقد صرف لهن ما مجموعه 1,405,385.56 ، في حين تم تحصيل 356,998.13 شيقل من هذه الملفات. وعند سؤال المستفيدات عن

كيفية معرفتهن بالصندوق تبين أن المحاكم الشرعية حولت ما نسبته 30.9% من المستفيدات تلتها بنسبة 19% المحامين و دوائر التنفيذ 19% وباقي الجهات حولت 31% من المستفيدات. والجدول أدناه يوضح جهات التحويل:

جدول رقم (1): جهات التـــحويـل للصـــندوق

المحاكم الشرعية	**30.9%**
المحاميين والمحاميات	**19%**
دوائر التنفيذ	**19%**
معارف	**15.9%**
مؤسسات	**14.2%**
شرطة	**1%**

المستفيدات وأنواع النفقة: وبالنظر إلى أنواع النفقة للمستفيدات الجديدات وجدنا أن أعلى نسبة كانت لصالح نفقة الأبناء والتي بلغت 77.56% و نفقة الزوجات بلغت نسبتها 14.45% ونفقة المسكن بلغت نسبتها 4.29% وباقي انواع النفقات 3.7% وهي تشمل نفقة الوالدين و الحضانة و التعليم. وبالأرقام المطلقة استفاد 3,088 طفل من خدمات الصندوق و بمبلغ اجمالي بلغ 959,295.43 شيقل وبمتوسط صرف للطفل 311 شيقل تقريبا شهريا، في حين استفادت 588 سيدة من خدمات الصندوق نفقة زوجة وبمبلغ اجمالي بلغ 306,432.71 شيقل وبمتوسط وصل الى 521 شيقل تقريباً للمستفيدة وهنا لابد من التذكير بانه تم الصرف فقط عن ستة أشهر، والجدول أدناه يوضح الأرقام المذكورة أعلاه. والشكل أدناه يوضح أنواع النفقات:

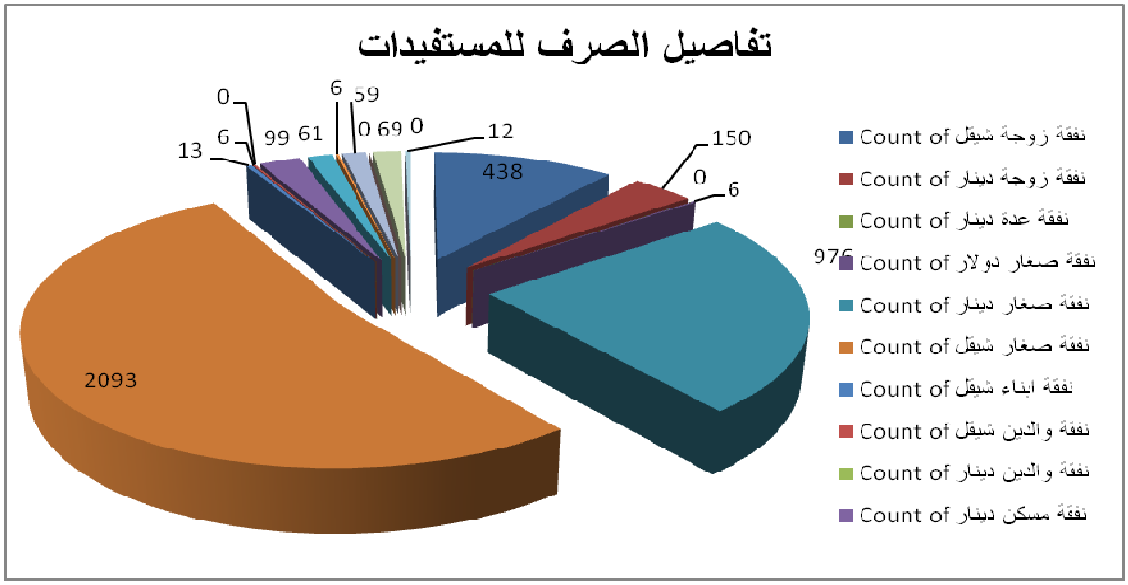

وعند النظر إلى التوزيع الجغرافي للمستفيدات الجديدات وجدنا أن منطقة الشمال حازت على أعلى نسبة بعدد وصل إلى 39 مستفيدة وبنسبة 50%، وباعتقادنا السبب وراء ذلك وجود محامي يتابع عمل الصندوق في المنطقة، تلتها منطقة الوسط بعدد وصل إلى 31 مستفيدة وبنسبة وصلت إلى 40%، وجاءت منطقة الجنوب بعدد 9 مستفيدات وبنسبة وصلت إلى 10% والجدول أدناه يلخص الأعداد والنسب:

جدول رقم (2): التوزيع الجغرافي للملفات

البيان	شمال	وسط	جنوب	المجموع
مستفيدات جديدات	39	31	9	79
النسبة	%50	%40	%10	%100

المستفيدات وأحكام النفقة: بلغ متوسط الصرف للملف الواحد ما مجموعه 836 شيقل وكان متوسط الصرف للأحكام المختلفة من النفقات 333 شيقل.

صـــندوق النـفقـــة والمســـــتفيدات:

بلغ مجموع المبلغ المصروف للمستفيدات مبلغ 1,405,385.56 شيقل بواقع ست حوالات، وبمتوسط بلغ 234,231 شيقل، في حين تم صرف ما مجموعه 1113339 شيقل في عام 2014 وبمتوسط بلغ 185,556 شيقل، وما مجموعه 1,063,917 شيقل في عام 2013 بمتوسط بلغ 152,000 شيقل. والجدول أدناه يوضح الصرف للمستفيدات:

جدول رقم (3): الصـرف للمســـتفيدات

السـنـة	المبلغ	النسـبة
2006	60382	
2007	124466	206%
2008	275110	221%
2009	503622	183%
2010	886901	176%
2011	1282647	145%
2012	1472237.6	115%
2013	1063916.78	72%
2014	1113338.91	105%
2015	1405385.56	126%

ومن خلال قراءة الشكل أدناه نلاحظ أن المنحى أخذ بالصعود خلال السنوات 2006 حتى 2012 وثم ارتد إلى الأسفل بسبب الأزمة المالية خلال السنوات 2013 و2014 وثم عاود الصعود في سنة 2015 وهذا مؤشر على أن الأزمة المالية بدأت في التلاشي.

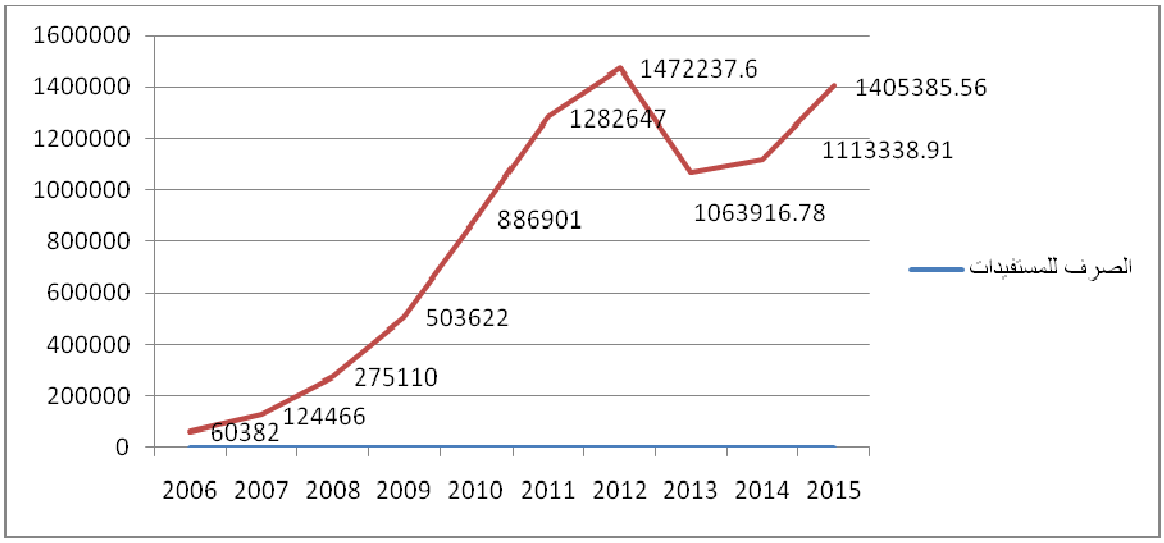

وبخصوص المبالغ المنفقة للمستفيدات من ناحية مطلقة فهي بصعود وتزايد والشكل التالي يوضح ذلك:

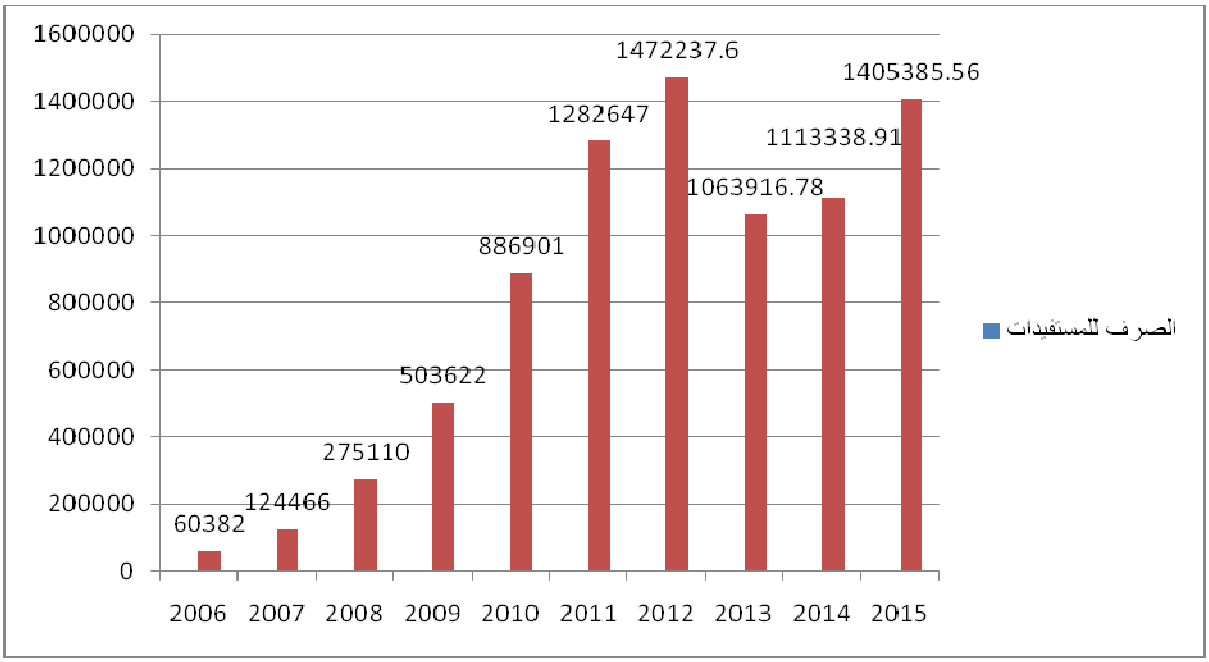

ومن الشكل أعلاه نلاحظ القفزات في الصرف للمستفيدات.

وعند الرجوع إلى الأرصدة نلاحظ أن هناك زيادة في الأرصدة، حيث الرصيد بنسبة 123% قياسا بسنة 2014، وبنسبة 115% قياسا في سنة 2013. وعند مقارنة الزيادة ما بين سنوات 2014 و 2013 على التوالي نجد أن هناك زيادة بنسبة 121%، ونلاحظ ارتفاع في نسبة الزيادة ما بين سنوات المقارنة، والسبب يعود إلى زيادة موارد الصندوق نتيجة تعديل القانون، والجدول أدناه يوضح مبالغ الأرصدة:

جدول رقم (4): مقارنة أرصـــدة المســـــتفيـدات

السنة	الرصيد	النسـبة
2009	853,236	_____
2010	1,576,255	%184.7
2011	2,590,280	%164.33
2012	3,800,162	%146.7
2013	4,610,067	%121.31
2014	5,322,003	%115
2015	6,511,761	%123

والاتجاه العام لأرصدة الذمم تصاعدي كما يظهر من المنحنى أدناه:

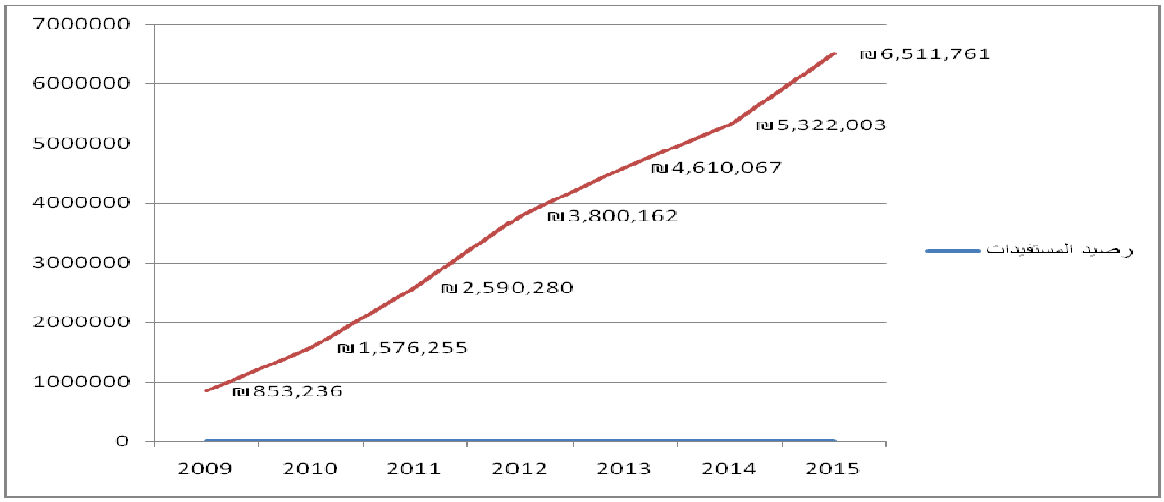

وإذا ما تمت المقارنة ما بين التحصيلات وأرصدة المستفيدات في نهاية كل عام نجد أن المبلغ بالقيمة المطلقة في تزايد في حين نلاحظ أن النسبة بدأت بالارتفاع ومن ثم عادت إلى الهبوط (تزايد بنسبة متناقصة) وجدول المقارنة ما بين الأرصدة والتحصيلات يوضح ذلك كما هو مدرج أدناه:

جدول رقم (5): أرصدة المستفيدات ومقارنتها بالتحصيلات

السنة	الرصيد المستفيدات في نهاية العام	التحصيل من المحكوم عليهم	نسبة التحصيل من رصيد المستفيدات
2009	₪853,236.00	₪56,120.29	6.58%
2010	₪1,576,255.00	₪131,958.84	8.37%
2011	₪2,590,280.00	₪300,547.43	11.60%
2012	₪3,800,162.00	₪309,482.35	8.14%
2013	₪4,610,067.00	₪316,520.00	6.87%
2014	₪5,322,002.84	₪487,100.20	9.15%
2015	₪ 6,511,761	₪ 356,998.13	6%

ثانيـاً: أنـــظمة وإجـــراءات مؤســـسـية تشـــمل معايـير الاختيار والـــدفع

- تتوافر في جميع الملفات المقدمة للصندوق والتي تستفيد منه فعلياً، كل ما هو مطلوب من مستندات وفقاً لأنظمة وإجراءات الصرف التي يعمل بها الصندوق.

- يتم تجديد بيانات الفئات المستفيدة من الصندوق بشكل دوري لغاية التأكد من استحقاق المستفيدات لخدمات الصندوق، بعد التأكد من صحة الوضع الاجتماعي للمستفيدات وصحة الأوراق الرسمية المقدمة من قبلهن وفقاً لما جاء في قانون الصندوق واللائحة التنفيذية، بما يضمن تحقيق هدفين: الأول، إيصال الخدمة لمستحقيها، والثاني، المحافظة على حقوق وأموال الصندوق من التبدد.

ثـالثــاً: المتابــعة والتــحقق من الحــالات المســـتهدفـة لضــمان وصــول الخــدمة إلى مســـتحقيـها

تم تجديد ملفات منطقتي الوسط والجنوب وذلك من خلال مقابلات معمقة مع المستفيدات بعد دراسة ملفها مع التركيز على المستفيدات اللواتي عرضة لتغير وضعهن الأسري وذلك من خلال عدة محددات أهمها إذا كانت المستفيدة تتقاضى نفقة زوجة او نفقة اولاد او اذا لديها بنات في سن الزواج، بواقع 27 ملف في منطقة الوسط و33 ملف في منطقة الجنوب.وكانت نتيجة تجديد الملفات وقف الصرف لطالب جامعي.

رابـــــعاً: معرفة المؤسسات ذات العلاقة بعمل الصندوق وأهدافه وشروط الاستفادة منه

- تم التنسيق مع مؤسسات حكومية لنشر الخدمة التي يقدمها الصندوق وشروط استحقاقها، ومن ضمن هذه المؤسسات: وزارة الشؤون الاجتماعية،دوائر التنفيذ
- الصفحة الإلكترونية التي تمكن المتصفح من التعرف على الصندوق، والفئات المستفيدة منه، وآلية عمله، وأخباره ونشاطاته وبرامجه، والقانون واللائحة التنفيذية اللتان تنظمان عمله، بالإضافة إلى التقارير الإدارية والمالية السنوية، والدراسات التي تم إعدادها، وحقائق وأرقام حول الصندوق يتم تحديثها بشكل دوري، وكذلك شركاء الصندوق ومذكرات التفاهم التي تم إبرامها مع شركائه، بالإضافة إلى أخبار الصندوق المنشورة في الإعلام المكتوب والإعلام المسموع. كما وتجيب الصفحة الإلكترونية عن استفسارات الفئة المستهدفة من خلال بند أسئلة وأجوبة، وتوفر إمكانية الالتحاق ببرنامج التكفل من خلال تعبئة نموذج التكفل المدرج في الصفحة.
- صفحة الفيس بوك الخاصة بالصندوق والتي يتم فيها إدراج أخبار وصور حول نشاطات الصندوق وخدماته. بالإضافة إلى أننا نقوم بالإجابة على استفسارات الفئات المستفيدة من الصندوق حول أمور عدة تخص ملفاتهم، كما وترد للصندوق استفسارات من الفئة المستهدفة للصندوق حول الأوراق

والمستندات المطلوبة وعناوين الصندوق في فروعه المختلفة. مضيفين إلى أن صفحة الفيسبوك وفرت وسيلة اتصال وتواصل سريعة مع الجهات المعنية محلياً وإقليمياً، حيث تم التواصل مع أحد القضاة في الأردن والذي يدعى د. جمال التميمي، الذي كُلف بإعداد دراسة تشغيلية لصندوق تسليف النفقة في الأردن، ليتسنى لهم الاستفادة من تجربتنا كصندوق نفقة مميز على صعيد عربي. وقد قمنا بتزويده بكل ما يلزم من معلومات حول الصندوق، نشأته، آلية عمله، الفئة المستفيدة منه، والبرامج والنشاطات، والتقارير السنوية للصندوق، والدراسة التي أعدها الصندوق، والقانون واللائحة التنفيذية للصندوق. وأرقام هواتف للتواصل. وقد بلغ أصدقاء الصندوق خلال العام 2015 ما مجموعه 2215، أي أن هناك ما مجموعه 448 صديق انضموا للصندوق خلال العام 2015، أي أن هناك زيادة عن العام 2014 بنسبة 25%.

- أما عن أهم أخبار الصندوق المنشورة على الفيس بوك لهذا العام فهي:
  - خلال اجتماع مجلس إدارة الصندوق لمناقشة التقرير الإداري والمالي للعام 2014، تم الحديث بشكل رئيسي عن الأزمة المالية التي يمر بها الصندوق والتي تتزايد يوماً بعد يوم مع ازدياد عدد المتوجهات/ين للصندوق، حيث تم التركيز على زيادة موارد الصندوق لتعديل القانون لإنقاذ الصندوق، وتخصيص مبلغ خمسة ملايين شيكل من الموازنة العامة. 2015/01/19.

  - خلال لقاء مشترك مع وزارة شؤون المرأة أكدت معالي الوزيرة على أهمية الدور الذي يلعبه الصندوق في توفير حياة كريمة للنساء والأطفال وكبار السن، مؤكدة على ضرورة تحقيق استدامة

لعمل الصندوق، لما له من أثر على حياة الفئات المستفيدة، طالما أنه يخدم شريحة معينة من الناس، وأشارت إلى أهمية وضع قضية الصندوق وزيادة موارده على أجندات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

الـــغايـة الثـــانـيـة: تحســـــين نوعية الـخـــدمات التي يقـدمها الصـــندوق

أولاً: تـفعيـــل شـــبكة الأمان للفئـــات المســـتفيدة

يسعى الصندوق لرصد وتصنيف احتياجات الفئات المستفيدة وفقاً لبرنامج التمكين الاجتماعي– الاقتصادي والقانوني، والتنسيق مع المؤسسات الشريكة في هذا المجال، حيث قدم الصندوق خلال العام عدة خدمات مكملة منها خدمات اجتماعية، تعليمية، إغاثية. كما وتم التعاون مع شبكات الحماية القائمة، بالإضافة إلى التنسيق مع مؤسسات حكومية وغير حكومية تقدم خدمات للمستفيدات وفقاً للاحتياجات التي خرجت بها الدراسة التي أعدها الصندوق عام 2013 "أنـا، لأنـنا، نـــحن".

ثانيـاً: التشبيك من أجل تقديم خدمات صحية إلى جانب خدمات الصندوق

تم التشبيك مع وزارة الصحة من أجل توفير بعض الأدوية لعدد من الفئات المستفيدة من الصندوق، بالإضافة إلى التشبيك مع لجان العمل الصحي لتوفير أدوية بشكل شهري لأحد الأطفال المنتفعين من الصندوق والذي يعاني مشاكل في القلب وصعوبات في المشي. وكذلك تم توفير الدعم النفسي من خلال التشبيك مع جمعية ياسمين الخيرية. كما وتم توفير أجهزة طبية مساعدة للأطفال المستفيدين من الصندوق، بالإضافة إلى التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتوفير تأمين صحي للمستفيدات اللواتي عبرن عن احتياجهن له كمطلب من المطالب الصحية.

الـــغـايـة الثـــالـثـة: اســـــترداد أمـوال الصـــندوق

أولاً: مأســســـة العلاقـة مع المؤســـســـات ذات الصـلة

مأسسة العلاقة مع المؤسسات ذات العلاقة بعمل الصندوق بهدف زيادة التحصيل، حيث يتم عقد لقاءات مع عدد من شركاء الصندوق، وزارة الخارجية، واتحاد الغرف التجارية (13 غرفة تجارية في الضفة الغربية والقدس)، وزارة الداخلية، وزارة المواصلات، والشرطة ومجلس القضاء الأعلى الذي جنينا على وجه الخصوص عدة ثمار إيجابية نتيجة التشبيك والتنسيق معهم، تمثلت في السماح بمراجعة عدد غير محدود من الملفات في دوائر التنفيذ باستثناء دائرة تنفيذ بيت لحم و كذلك تتم المراجعة في كافة ايام العمل دون قيود او محددات وكذلك يتم اصدار اوامر الحبس باسم الصندوق ومن الجدير بالذكر انه واجهتنا بعض الاشكاليات خاصة عند احداث تدوير وظيفي او تعين موظفين جدد في دوائر التنفيذ مثل دائرة تنفيذ اريحا وتم حل الاشكالية مع الموظفين الجدد اما عن طريق الموظفين السابقين او عن طريق مدراء المحاكم.

وبخصوص كشوف الحسابات الخاصة بالمحكوم عليهم فجميع دوائر التنفيذ تقبلها باستثناء منطقة الجنوب، حيث يقومون بطلب تعزيزها بكتاب تعزيز لما ورد في هذه الكشوف.

ويوضح الجدول أدناه مخرجات التنسيق مع الجهات التي تم مأسسة العلاقة معها:

جدول رقم (6): مخرجات التنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة بعمل الصندوق

البيان	المخرجات	المؤشـرات
وزارة الخارجية	• الاستعلام المباشر عن المحكوم عليهم المتواجدين خارج البلاد.	التعاون معنا عند رفع قوائم حول طلب تزويدنا بمعلومات عن المحكوم عليهم المتواجدين خارج البلاد، حيث تم الاستعلام عن 73 محكوم عليه.
مجلس القضاء الأعلى	• مراجعة أكبر عدد ممكن من الملفات	تقليل الوقت والجهد على محاميات

	بدون سقف في دوائر التنفيذ، وفي أي يوم من أيام الأسبوع.	الصندوق المتابعات للملفات في دوائر التنفيذ.
اتحاد الغرف التجارية	• الدعوة للمشاركة في عدد من المعارض المحلية والعربية. • تزويدنا بقوائم الشركات ورجال الأعمال المسجلة لدى الاتحاد. • تعريف الغرف التجارية بالصندوق وآلية عمله.	تسهيل التواصل والاستعلام عن المحكوم عليهم إن كان أحدهم مسجلاً لدى إحدى الغرف التجارية.
وزارة الداخلية	• الاستعلام المباشر عن أرقام هويات المحكوم عليهم غير المتوافرة لدى الصندوق في (عقود الزواج وحج الطلاق، والهويات الشخصية للمستفيدات زوجاتهم أو طليقاتهم)، وكذلك أماكن سكنهم.	استلام ردود حول قوائم المحكوم عليهم الذين يتم رفع أسماؤهم للوزارة في وقت أقل بكثير مما كان عليه الوضع في السابق.
وزارة النقل والمواصلات	• الاستعلام المباشر عن الأموال المسجلة لدى الوزارة للمحكوم عليهم. • استخدام البرنامج المحوسب لدى الوزارة، حيث تم إفراد خانة خاصة للصندوق على الحجوزات المحوسبة.	سرعة الحصول على معلومات حول المحكوم عليهم الذين يتم رفع أسمائهم للوزارة.
الشرطة	• وجود ضابط اتصال للمتابعة المباشرة مع الصندوق.	تسهيل مهمة الصندوق في الوصول إلى المحكوم عليهم بعد استصدار أوامر حبس وتعميمها على المعابر.

المبالغ المستردة

أما الجانب الآخر المرتبط بالمستفيدات فهو المبالغ المحصلة من المحكوم عليهم وقد استمر الصندوق في مأسسة عمله والعمل على تحصيل أموال الصندوق من المحكوم عليهم حيث تم تحصيل 356,998.13

شيقل خلال العام مقارنة مع 487,100.20 شيقل وحصل في عام 2013 ما مجموعه 399,523.70 شيقل والجدول أدناه يوضح التحصيلات ومقارنتها مع أرصدة الذمم الخاصة بكل منطقة:

جدول رقم (7): التحصيلات ومقارنتها مع أرصدة الذمم

البيان	تحصيلات	رصيد الذمم	نسبة التحصيل
منطقة الشمال	70,652.08	1,889,983.98	%4
منطقة الوسط	172,294.14	3,276,451.41	%6
منطقة الجنوب	114,051.91	1,289,185.74	%9

ونلاحظ وجود انخفاض في التحصيل من المحكوم عليهم حيث بلغت تحصيلات العام 356,998.13 شيقل مقارنة مع 487,100 شيقل في عام 2014 بانخفاض بلغ بالقيم المطلقة 130,102 شيقل وبمقارنة التحصيل قياسا بعام 2014 بلغت النسبة 74% وعند مقارنة التحصيلات مع إجمالي رصيد الذمم نجد أن النسبة بلغت 6% وهي أقل من المتوقعة.

وقد تم التحصيل من 15 ملف في منطقة الشمال و 26 ملف في منطقة الوسط و 22 ملف في منطقة الجنوب ليصل مجموع الملفات التي تم التحصيل منها 63 ملف مع العلم بأن عدد الملفات التي تم التحصيل منها في سنة 2014 كانت 73 ملف و57 ملف في سنة 2013.

وباعتقادنا أن السبب وراء تدني التحصيلات خلال فترة التقرير يعود إلى عدة أسباب أهمها:

1. المحكوم عليهم خارج البلاد أو لديهم جنسية أخرى وهي تشكل ما نسبته 40%.
2. المحكوم عليهم يقيمون خارج منطقة الاختصاص أو يحملون هوية قدس أو موجودين في قطاع غزة وهي تشكل ما نسبته 41%.

3. المحكوم عليهم مريض أو مسجون أو مجهول محل الإقامة أو في أراضي 48 وهي تشكل ما نسبته 19%.

المنحنى أدناه يوضح الاتجاه العام للتحصيلات من المحكوم عليهم:

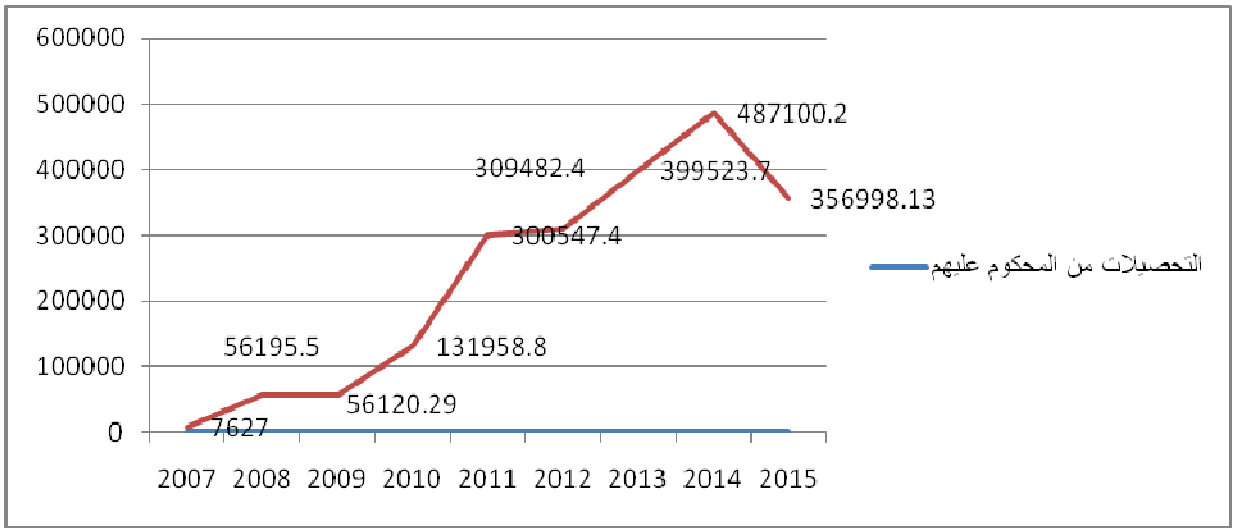

والرسم البياني التالي يوضح التحصيلات بالقيم المطلقة خلال سنوات عمل الصندوق والذي نلاحظ من خلاله القفزات في عملية استرداد أموال الصندوق:

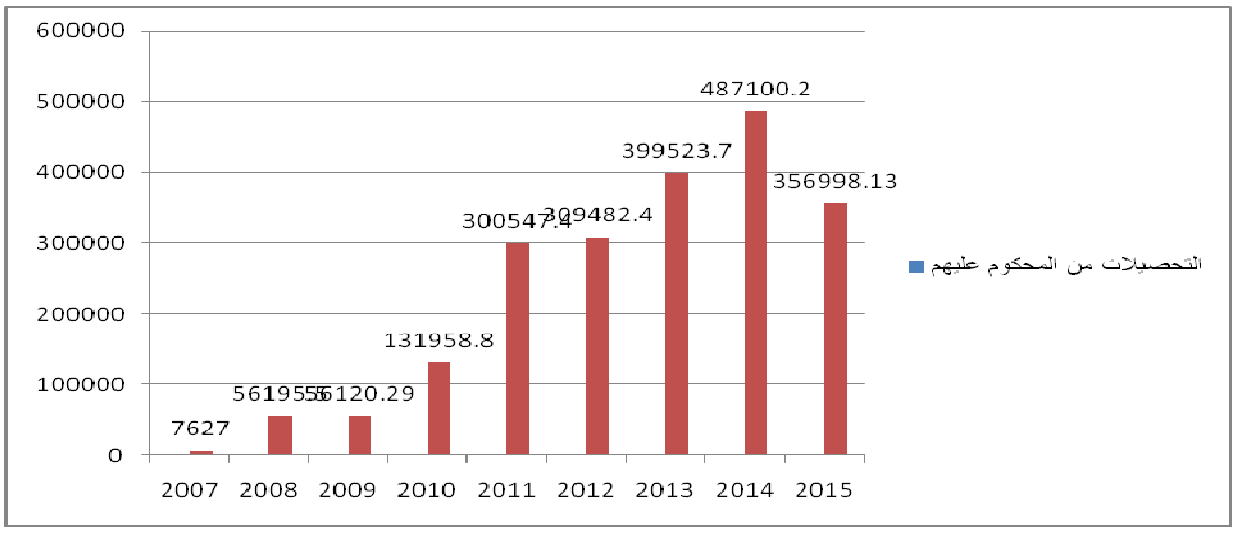

ثانـــياً: تطـوير قـوانين وأنـظمة وإجـراءات تضمن اســترداد أموال الصــندوق

- اعتماد نظام خاص بالتسويات مع المحكوم عليهم.

تم اعتماد نظام خاص بالتسويات مع المحكوم عليهم، ووضع شروط وضوابط للتسويات مما كان له تأثير على التفاوض مع المكلفين بدفع النفقة، حيث كان عدد التسويات التي تم إبرامها خلال العام 30 تسوية وهي تشكل ما نسبته 7% من إجمالي عدد الملفات البالغة 467 ملف. وإذا ما تم ربط هذه النسبة مع نسبة تنفيذ أوامر الحبس البالغة 3.4% نجد أن نسبة الملفات المعقود بها تسوية منطقية ومعقولة في السياق الخاص، في حين أنها في السياق العام نسبة متدنية.

- اتخاذ اجراءات قانونية في سبيل تحصيل أموال الصندوق المصروفة للمستفيدات، من أوامر حبس، استعلام عن أملاك منقولة وغير منقولة، تجديد الملفات والمتابعة العامة، الاستعلام عن الأرصدة النقدية والحجز وفي المجمل تهيمن اوامر الحبس على الاجراءات حيث تم استصدار 595 أمر حبس بحق المحكوم عليهم وبنسبة وصلت إلى 46.6% تلتها اجراءات تجديد الملفات والمتابعة العامة حيث بلغت 306 إجراء وبنسبة وصلت إلى 23.9% والاستعلام عن الأرصدة النقدية والحجز بعدد وصل إلى 157 استعلام وبنسبة وصلت إلى 12% ونلاحظ أن هناك تدني في تنفيذ أوامر الحبس حيث نفذ فقط 24 أمر حبس ونسبتها من أوامر الحبس الكلية 3.4%والجدول أدناه يوضح أعداد ونسب الإجراءات:

جدول رقم (8): الإجراءات القانونية المتخذة لغاية التحصيل

البيان	العدد	المنفذ	نسبة المنفذ	النسبة إلى المجموع
أوامر الحبس	595	24	%3.4	%46.6

استعلام عن أرصدة نقدية وحجز	157	157	%22	%12
حلول في ملفات	60	60	%8.5	%4.7
متابعة وتسويات وتحصيل	110	110	%15.6	%8.6
تبيلغ بالنشر	49	49	%7	%3.8
تجديد اجراءات ومتابعة عامة	306	306	%43	%23.9
المجموع	1277	706	%100	%100

وعند تحليل أوامر الحبس حسب المناطق نجد أن منطقة الجنوب هيمنت على اصدار أوامر الحبس حيث بلغ العدد 303 امر حبس نفذ منها 8 أوامر حبس فقط بنسبة 2.64% والجدول أدناه يوضح الأعداد والنسب لأوامر الحبس الصادرة:

جدول رقم (9): تفاصيل حول أوامر الحبس الصادرة

البيان	الوسط	الجنوب	المجموع
أوامر حبس صادرة	292	303	595
أوامر حبس منفذة	16	8	24
أوامر حبس غير منفذة	276	295	571
نسبة المنفذ إلى الكلي	%5.47	%2.64	%4

وبالنظر إلى أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس في منطقة الجنوب والوسط وجدنا أن 40.6% يحملون جنسيات أخرى أو يقيمون خارج الوطن و 32.8% مجهولو محل الإقامة و/أو خارج منطقة الاختصاص و18.4% يحملون هوية القدس و/أو متواجد في أراضي 48، والجدول أدناه يوضح أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس في منطقة الجنوب والوسط:

جدول رقم (10): أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس

البيان	الجنوب	الوسط	المجموع	النسبة
خارج البلاد و/أو يحمل جنسية أخرى	32	57	89	%40.6
مجهول محل الإقامة/ خارج منطقة الاختصاص	27	45	72	%32.8
في قطاع غزة	5	3	8	%3.6
المرض	1	2	3	%1
السجن	4	2	6	%2.7
يحمل هوية مقدسية	8	4	12	%5.4
متواجد في أراضي 48	4	25	29	%13
المجموع	81	138	219	%100

ويجدر الإشارة إلى أنه خلال هذا العام تم وقف الصرف لما مجموعه 42 ملف موزعة بين منطقة الوسط والجنوب بواقع 29 ملف من منطقة الوسط، و13 ملف من منطقة الجنوب، وذلك لحدوث عدم انطباق لشروط الاستفادة من خدمات الصندوق، نتيجة حصول تغييرات على الوضع الاجتماعي للمستفيدة أو أبنائها من طلاق أو مصالحة أو انتقال حضانة أو وفاة المحكوم عليه أو خروج أحد أبنائها من المدرسة أو التبليغ عن عقد قران إحدى بناتها، وكانت أنواع النفقة في الملفات الموقوفة موزعة حسب الآتي:

جدول رقم (11): الملفات الموقفة عن الصرف

أنواع النفقة/المنطقة	تعليم	صغار	زوجة	المجموع
الوسط	1	17	11	29
الجنوب	1	7	5	13
المجموع	2	20	16	42
النسبة	%4	%58	%38	100%

ونلاحظ أن نصيب منطقة الجنوب بلغ 13 قطع نفقة وبنسبة بلغت 31% في حين أن منطقة الوسط تم قطع 29 حكم نفقة وبنسبة بلغت 69%.

- التشبيك والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.

تم اعتماد آلية التنسيق والتشبيك مع المجالس البلدية والقروية للحصول على بيانات عن المحكوم عليهم، بالإضافة إلى التشبيك مع المؤسسات ذات الصلة بعمل الصندوق لتبادل المعلومات لغرض ملاحقة المحكوم عليهم لاسترداد أموال الصندوق، حيث يتم الاستعلام بشكل مباشر مع وزارة النقل والمواصلات، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، الشرطة، اتحاد الغرف، وزارة الاقتصاد، سلطة الأراضي، سلطة النقد.

الغـــايـــة الـرابـــعة: اســـــــتدامة الصـــندوق

أولاً: إيرادات الصـــندوق

موارد الصندوق المالية الرئيسية وحسب القانون المؤسس هي من رسوم عقود الزواج وحجج الطلاق والتي ساهمت بمبلغ 2,213,426 شيقل وفي سنة 2014 ساهمت بمبلغ 1,063,146 شيقل في حين رفدت الصندوق بمبلغ 1,001,410 شيقل في سنة 2013 والتي كانت 942,184 شيقل في سنة 2012 مقارنة مع مبلغ 896198 شيقل خلال سنة 2011 و بمبلغ 863646 شيقل في سنة 2010 وهذه المبالغ تم استلامها من 25 محكمة شرعية تعمل في الضفة الفلسطينية وقد حدث بها قفزة خلال العام بسبب التعديل الذي جرى عليها بعد تعديل القانون وزيادة الموارد المالية للصندوق والمنحنى أدناه يوضح الاتجاه العام لإيراد رسوم الزواج وحجج الطلاق.

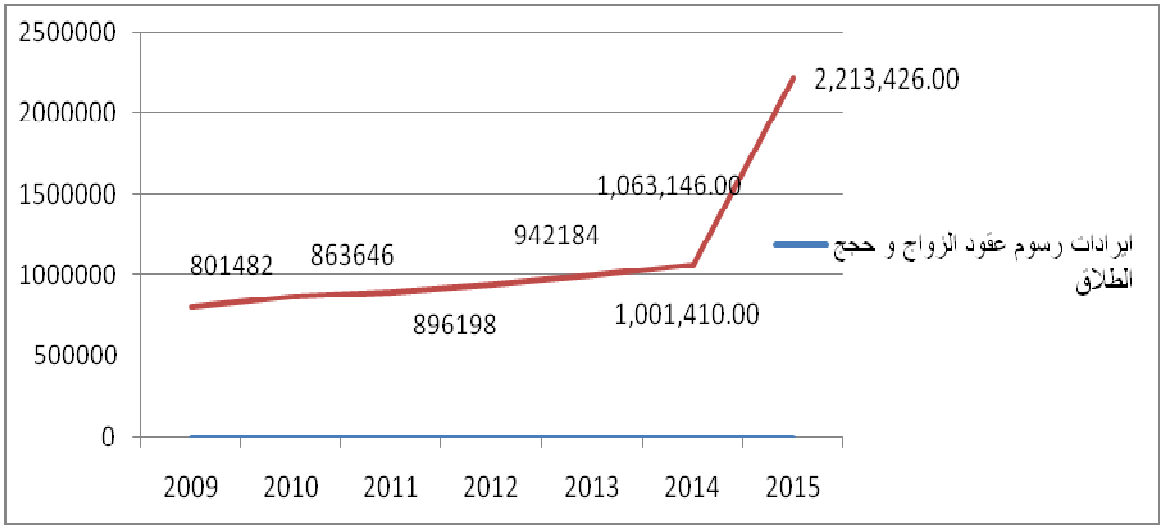

الشكل أدناه يوضح ايرادات كل سنة بالقيم المالية المطلقة ويليه جدول يبين الزيادة السنوية في إيرادات المحاكم السنوية مقارنة بالسنة التي تسبقها ويليه جدول تفصيلي بمشاركة كل محكمة من المحاكم الشرعية في ايرادات الصندوق.

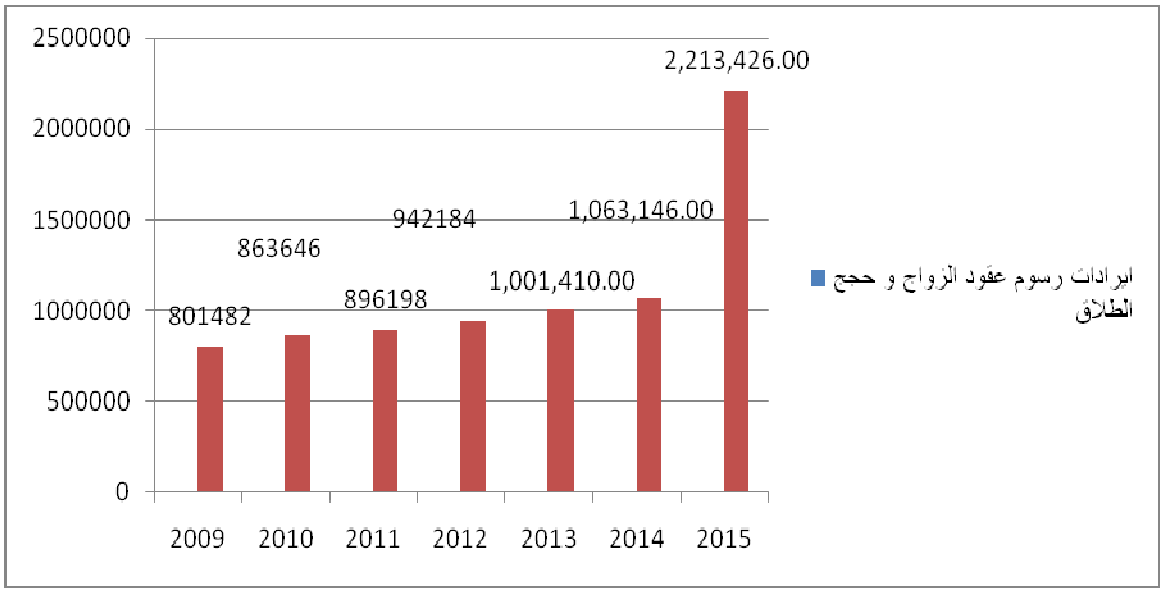

صندوق النفقة الفلسطيني

جدول رقم (12): مقارنة إيرادات المحاكم السنوية

السنة	الإيراد	نسبة الزيادة مقارنة بالسنة السابقة
2005	263,857	-------
2006	616,194	%233.53
2007	720,033	%116.85
2008	738,556	%102.57
2009	801,482	%108.52
2010	863,646	%107.75
2011	896,198	%103.77
2012	942,184	%105.13
2013	1,001,410	%107
2014	1,063,146	%107
2015	2,213,426	%209

والشكل أدناه يوضح اتجاه منحنى إجمالي الإيرادات:

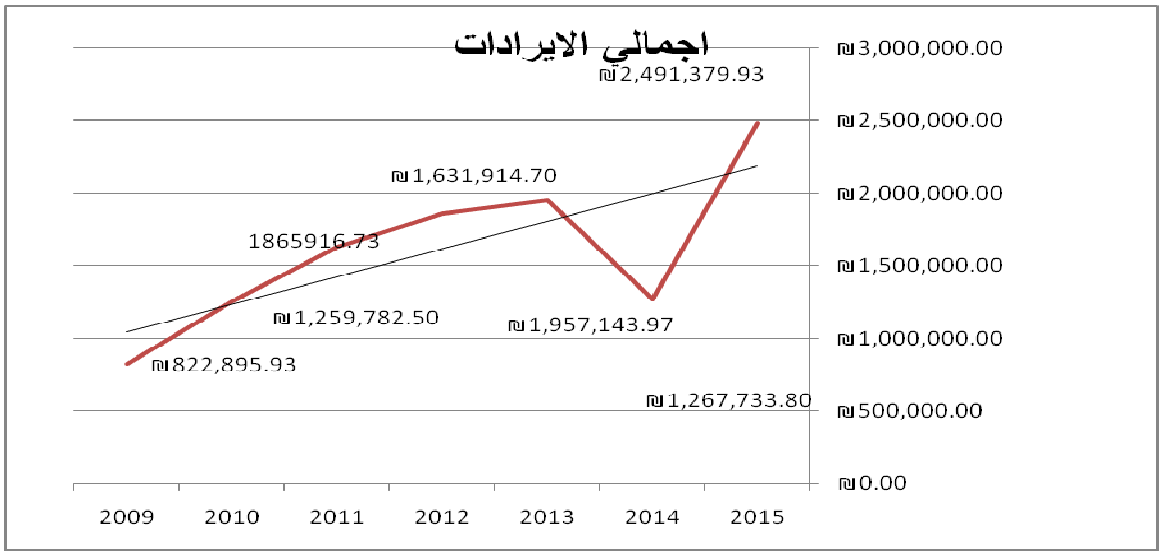

الجدول أدناه يوضح مساهمة كل نوع من أنواع الايرادات:

جدول رقم (13): مقارنة أنـواع الإيرادات مع الإيرادات الكلية

السنة	الايراد	النسبة الى الايراد الكلي
ايراد المحاكم	2,213,426	%89
الغرامات	105,750.86	%4
الاستثمار	65,457.70	%2.5
ايراد حملة التكافل	63,792.04	%2.5
تبرعات المشاريع	0	
إيرادات اخرى	42,953.33	%2
المجموع	2,491,379.93	%100

أما ما يتعلق بإيراد الاستثمار فقد تم تجديد اتفاقية الاستثمار مع الهيئة العامة للبترول بمبلغ 1,500,000 شيقل مقابل نسبة مرابحة 6% سنوياً، حيث أنه مضمون من وزارة المالية، وقد تم إعادة تجديده بذات المبلغ خلال شهر 9 من العام 2015.

والمنحنى أدناه يوضح اتجاه ايراد الاستثمار:

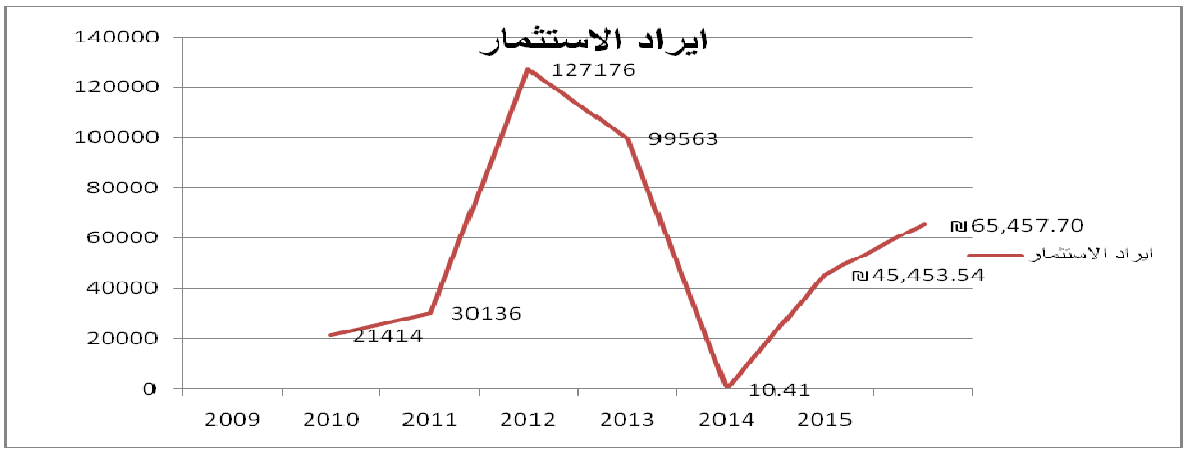

والشكل التالي يوضح الإيراد السنوي الخاص بالاستثمار مقارنة بالسنوات السابقة:

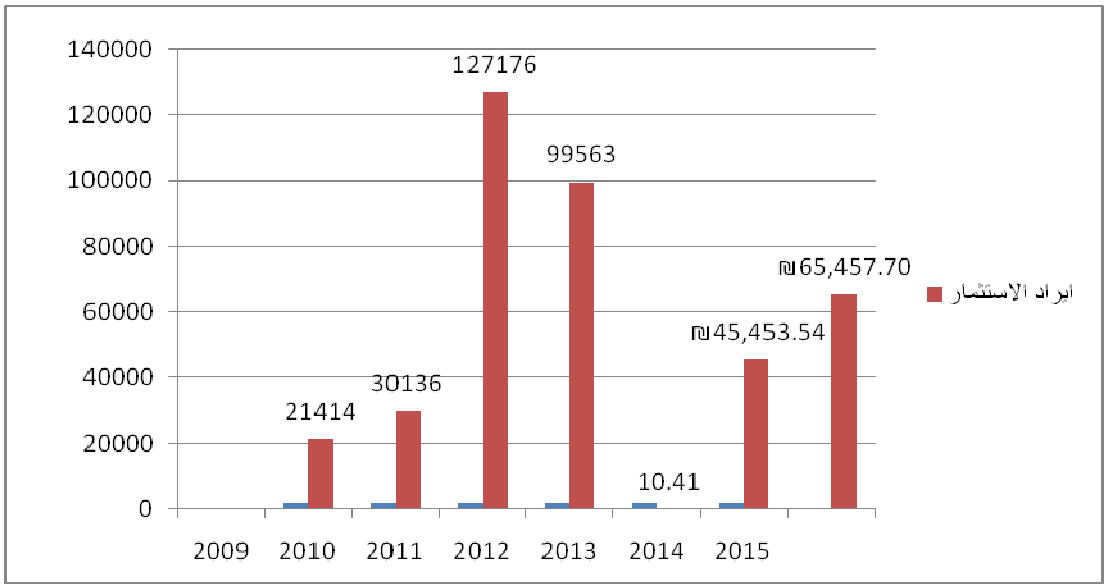

والشكل التالي يوضح مساهمة كل نوع من ايرادات الصندوق:

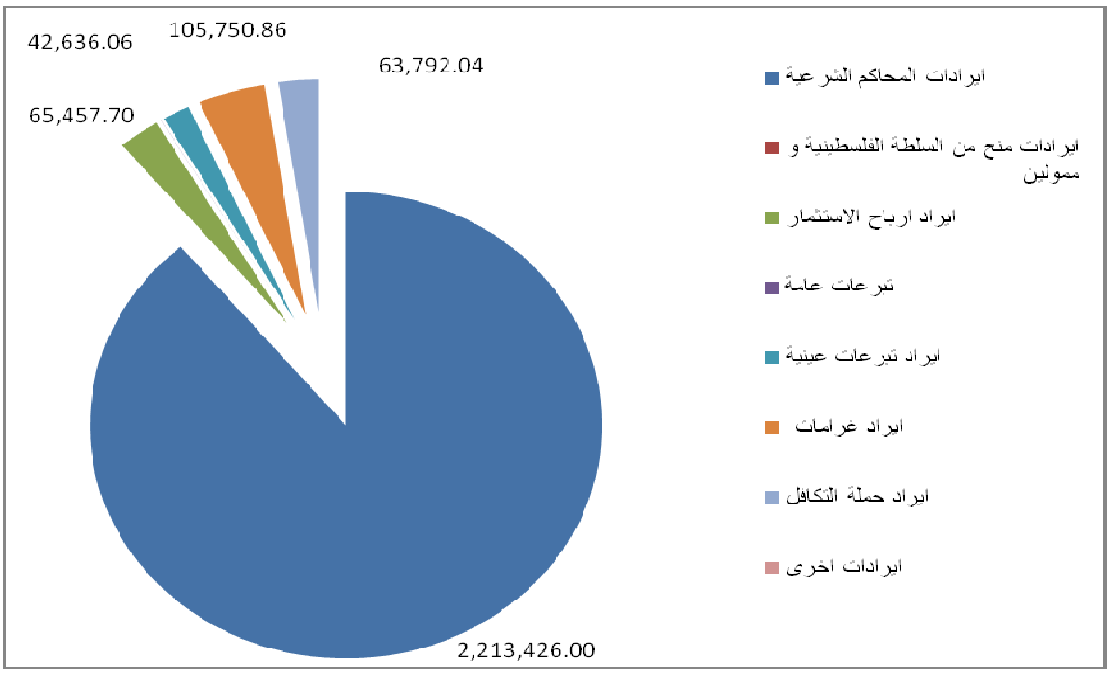

ثانيـاً: تنويع مصـادر الـدخـل وزيـادتـها

- **زيادة موارد الصندوق باستصدار قرار بقانون من الجهة المختصة لتعديل القانون من خلال ما يلي:**

عقد لقاءات مع الجهات ذات الاختصاص لاستصدار قرار بقانون: وقد تم عقد لقاءات مع أمين عام مجلس الوزراء، ومع وزارات مختلفة (العمل، الشؤون الاجتماعية، الأوقاف، المالية، المرأة، الداخلية، العدل)، لجنة التشريعات للنوع الاجتماعي، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مؤسسة الحق، الخطة التشريعية للنوع الاجتماعي)، وأعضاء المجلس التشريعي، ومستشار الرئيس للشؤون القانونية "معالي المستشار حسن العوري". بالإضافة إلى الترتيب لحملة إعلامية تغطي ملف الصندوق وتداعيات تعديل القانون المعمول به في الصندوق، من باب التأثير بالرأي العام، مع عدة جهات من مسؤولي المحطات المحلية ومراكز للصحافة والبحوث والدراسات.

وقد قمنا بإجراء تعديلات على مشروع القانون المقدم بناءً على ما جاء من ملاحظات من مجلس الوزراء وكانت كالآتي:

- تعديل المادة (10): تتكون الموارد المالية للصندوق من:

1. رسم بقيمة خمسة وعشرون دينارا أردنيا أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا تستوفى عن كل عقد زواج أمام المحاكم المختصة والممثليات الفلسطينية في الخارج.
2. رسم بقيمة خمسون دينارا أردنيا أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا تستوفى عن كل حجة طلاق أمام المحاكم المختصة والممثليات الفلسطينية في الخارج.
3. رسم بقيمة دينارين أردنيين أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا تستوفى عن كل مصادقة عن كل مصادقة على عقد زواج وطلاق يقدم للمحاكم المختصة والممثليات الفلسطينية في الخارج.
4. رسم بقيمة خمسة دنانير أردنية أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا تستوفى كطابع إيراد لمصلحة الصندوق يلصق على كل شهادة ولادة تستخرج من دائرة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية والممثليات الفلسطينية في الخارج.

5. المنح والهبات والمساعدات والوصايا والوقفيات.
6. الموارد الخاصة من أنشطة الصندوق.
7. عائدات استثمار أموال الصندوق التي يوافق عليها المجلس.
8. المبالغ المخصصة للصندوق من الموازنة السنوية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

- تعديل الفقرة (2) من المادة (14): يستوفى من المحكوم عليه غرامة مالية بقيمة 10% من قيمة المبلغ الذي تم صرفه وكذلك مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة.

<u>إقرار التعديل المطلوب لقانون صندوق النفقة رقم (6)</u>، بجلسة مجلس الوزراء يوم الثلاثاء الموافق 2015/07/14 نسب مجلس الوزراء التعديل المقترح الى فخامة الرئيس محمود عباس ليتم لإقراره حسب الأصول، وكان ذلك يوم الأحد الموافق 2015/08/02. وتم نشره في الوقائع الفلسطينية/ الجريدة الرسمية التي تصدر عن ديوان الفتوى والتشريع، العدد: 114، ص. 9، والتي صدرت بتاريخ 2015/08/31: قرار بقانون رقم (12) لسنة 2015، بشأن تعديل قانون صندوق النفقة رقم (6) لسنة 2005.

- **<u>وجود خطة جلب تمويل واضحة:</u>**

- تم العمل على جلب تبرعات للصندوق لصالح الأطفال المنتفعين من خدماته ضمن حملة اعتاد الصندوق على تنفيذها خلال شهر رمضان الفضيل، إلا أننا ارتأينا هذا العام ببدء تنفيذها قبل مجيء شهر رمضان بشهر، لأن الجهات التي توجهنا لها في العامين الماضيين كانوا قد وضعوا خطة للتبرع قبل حلول الشهر الفضيل، حيث اعتذر غالبيتهم لهذا السبب عن التبرع لصالح الصندوق كما أفصحوا لنا في حينها، ولكن بعدما أخذنا هذا السبب في الاعتبار هذا العام، قررنا التواصل مع كبار الشركات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، والشركات التي لها فروع في فلسطين وخارج فلسطين، بالإضافة إلى شركات المواد الغذائية علنا نستطيع جلب تبرع بسلات غذائية، وذلك قبل شهر من مجيء شهر رمضان، أملاً بأن يكون هذا العام أفضل من العامين

الماضيين في عدد المتبرعين، إلا أن التجاوب هذا العام كان فقط من جهتين، محلات الريان للصرافة بمبلغ ألفي شيكل، وشركة سند للصناعات الإنشائية بمبلغ خمسة آلاف دولار.

- التواصل مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لدعم نشاطات الصندوق ومع مشروع تطوير قطاع العدالة/ كمونكس لتطوير الشراكة خلال 2016.
- الاجتماع مع وزيرة العدل السويدية آنا ليند في رام الله وإطلاعها على عمل الصندوق.

ثالثاً: هيكلية تتجاوب مع الاستراتيجيات

هيكلية الصندوق تتناسب مع استراتيجيات ونشاطات الصندوق، فالوحدات المختلفة تعمل وفق صلاحيتها وبتنسيق عالٍ، كما ويوجد وصف وظيفي لجميع الموظفين والوحدات. والمسؤوليات والصلاحيات لكل مستوى وموقع وظيفي واضح ومحدد بناءً على دليل السياسات والإجراءات الإدارية.

وعلى الرغم من ذلك ولمقتضيات مصلحة العمل ولضمان تنفيذ أهداف وغايات الصندوق الاستراتيجية والعملية ولقلة عدد موظفي/ات الصندوق، يتم تكليف الموظفين بإتمام مهام ومسؤوليات الوحدات الأخرى، مما يشكل عبء إضافي عليهم/ن خاصة في موضوع التنسيق والمتابعة مع الجهات المختلفة.

التواصل بين موظفي/ات الصندوق

- من خلال اجتماعات دورية للطاقم.
- من خلال التواصل اليومي عبر البريد الالكتروني الخاص بالمؤسسة.
- إصدار التعميمات والتوجيهات الإدارية.

ضبط الدوام والإجازات لموظفي/ات الصندوق

- التأخيرات والمغادرات التي سُجلت خلال العام 2015: 436:34 ساعة من 578:30 ساعة تأخير ومغادرة مسموح بها خلال العام 2015، أي أن نسبة ما تم استنفاذه منها 75%. سجل منها شهر 11 أعلى نسبة استنفاذ بلغت 97% وأقل نسبة استنفاذ كانت خلال شهر 7 بلغت 54%.
- متوسط استنفاذ الموظفين للتأخيرات والمغادرات المسموح بها خلال العام 2015: يتم استنفاذ 70% من المغادرات والتأخير المسموح بهما خلال شهر عمل أي 36:22 ساعة من أصل 52:00 ساعة.
- الإجازات السنوية الكلية للعام 2015: 223 يوم إجازة اعتيادية مقرة للموظفين حسب دليل السياسات الإدارية والمالية المعمول به في الصندوق، و55 يوم إجازة مرحلة من العام 2014، ليكون بذلك مجموع الإجازات السنوية الكلية 278 يوم.استنفذ منها 216 يوم، أي ما نسبته 77.6%، متبقياً بذلك 62 يوم تم ترحيلهم للعام 2016.
- الإجازات المرضية المقرة للعام 2015: 223 يوم، استنفذ منها 97، أي ما نسبته 43%، متبقياً منها 126 يوم.
- الإجازات الطارئة المقرة للعام 2015: 75 يوم، استنفذ منها 6 أيام، أي بنسبة 3%، متبقياً منها 69 يوم.
- الإجازات المرحلة للعام 2016: تم ترحيل 62 يوم من الإجازات الاعتيادية المتبقية من العام 2015، وتم استبدال ساعات العمل الإضافية للموظفين بأيام إجازات بلغت 10 أيام، ليكون مجموع ما تم ترحيله 72 يوم.

تطوير أنظمة معلومات للتوثيق والأرشفة

- يتم تنظيم العمل من خلال نظام أرشفة يدوي ومحوسب، بحيث يتم الاحتفاظ بنسخة عن المراسلات soft copy & hard copy، وكذلك إدخال بيانات كل مراسلة على Excel sheet (رقم الكتاب،

الشخص المرسل له، المكان، موضوع الكتاب، وتاريخه) حيث يتم تخزين كل المراسلات موقعة ومختومة من خلال السكانر لتكون لدينا نسخة إلكترونية عن جميع المراسلات، وذلك لتسهيل عملية الحصول على المراسلة وتصدياً لاحتمالية حدوث أي تلف في الملف الورقي.

صـــندوق النـفقة والمصـاريـف:

بلغت إجمالي مصاريف الصندوق خلال السنة الحالية وما مجموعة 894,616.41 شيقل في حين كانت في سنة 2014 1,064,506 شيقل مقابل ما مجموعه 1,634,144 شيقل لسنة 2013 وفي سنة 2012 بلغت 1,009,210 شيقل مقارنة مع مصاريف سنة 2011 حيث بلغت ما مجموعة 609000 شيقل تقريبا قياسا 466000 شيقل تقريبا في سنة 2010 و 272000 شيقل تقريباً في سنة 2009 وبلغ الانحراف في المصاريف عن المتوقع ما مجموعه336,663.59 شيقل انحراف مفضل (الفعلي اقل من المتوقع)، وفي البحث عن أسباب الانحراف نجد أن هناك مصاريف لم تستحق مثل مصاريف التأمينات، أو كانت أقل من المتوقع مثل الرواتب والمياه والكهرباء والاتصالات والانترنت ومصاريف الديون المعدومة، وبشكل عام هناك ارتفاع في وفر السنة قياسا بسنة 2014 وشكل مصروف الرواتب أهم مصروف والشكل أدناه يوضح مصروف الرواتب.

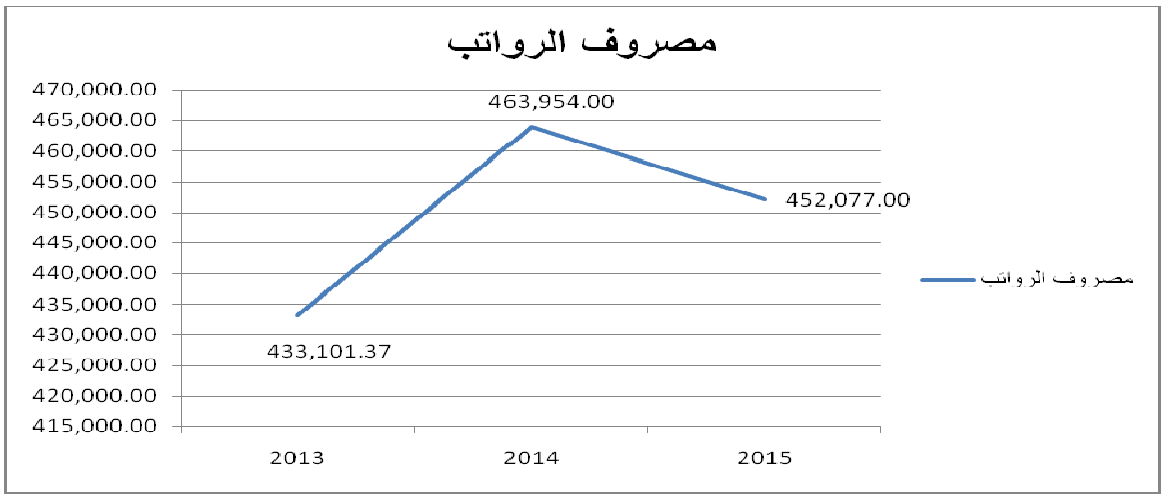

والشكل أدناه يوضح المقارنة ما بين مصروف الرواتب الفعلي والمتوقع:

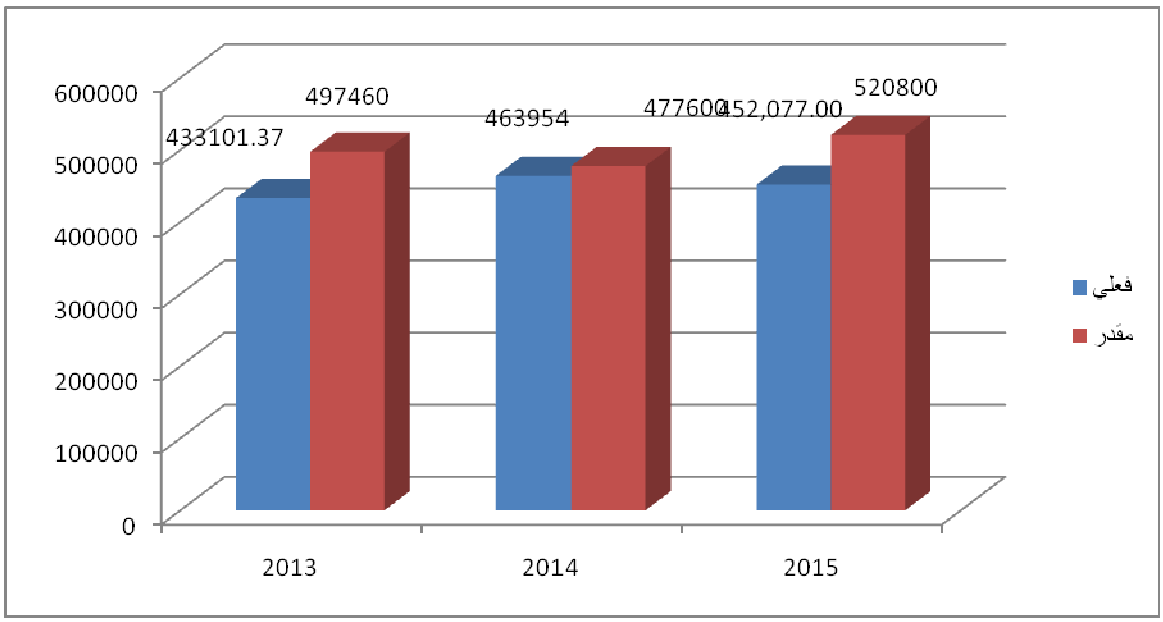

الاتجاه العام للمصاريف:

من الواضح ومن خلال المعطيات أن هناك زيادة واضحة في المصاريف، والمنحنى أدناه يوضح الاتجاه العام للمصاريف:

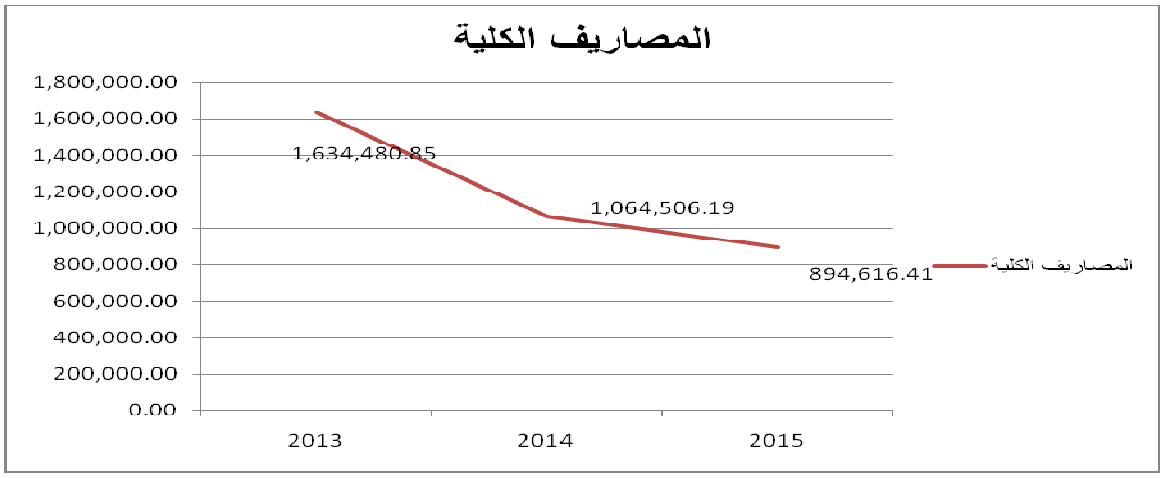

وإذا ما تمت المقارنة ما بين التخطيط والفعلي نجد هناك انحراف سلبي (زيادة عن المتوقع) بلغ 3,453,956.48 شيقل وهذا نجم عن الآتي:

أولاً: الانحراف في الإيرادات بلغ 3,790,620.07 انحراف سلبي (أقل من المتوقع) وهي حسب ما هو موضح أدناه:

1. زيادة ايرادات المحاكم بمبلغ 1,213,426شيقل.
2. انخفاض ايراد الغرامات بمبلغ 32,249.14 شيقل.
3. انخفاض ايراد التبرعات من السلطة الفلسطينية بمبلغ 5,000,000 شيقل.
4. زيادة في الايرادات الاخرى بمبلغ 171,885.80 شيقل.
5. الانحراف في المصاريف كانت الخلاصة منه هوانحراف ايجابي (الفعلي اقل من المتوقع) بمبلغ 336,663.59 شيقل.

قائمة الدخل المقارنة المدرجة لاحقاً تبين كافة التفاصيل:

جدول رقم (14): قائمة دخل صندوق النفقة لسنة 2015 المقارنة

1	الايرادات	موازنة 2015	فعلي2015	الانحراف	موازنة 2014	فعلي2014	الانحراف عن الموازنة
1.1	ايرادات المحاكم الشرعية	1000000	2,213,426.00	1,213,426.00	₪ 948,000.00	₪1,063,146.00	₪115,146.00
1.2	ايرادات منح من السلطة الفلسطينية و ممولين	5000000	0	-5,000,000.00			₪0.00
1.3	ايراد ارباح الاستثمار	0	65,457.70	65,457.70	₪0.00	₪45,453.54	₪45,453.54

1.4	تبرعات عامة	144000	300.00	-143,700.00	₪0.00	₪21,079.60	₪21,079.60
1.5	ايراد تبرعات عينية	0	42,636.06	42,636.06		₪42,636.06	₪42,636.06
1.6	ايراد غرامات	138000	105,750.86	-32,249.14	₪0.00	₪55,946.56	₪55,946.56
1.7	ايراد حملة التكافل	0	63,792.04	63,792.04		₪39,163.57	₪39,163.57
1.8	ايرادات اخرى	0	17.27	17.27		₪308.47	₪308.47
	مجموع الايرادات	**₪ 6,282,000.00**	**₪ 2,491,379.93**	**- ₪ 3,790,620.07**	**₪ 948,000.00**	**₪ 1,267,733.80**	**₪319,733.80**
2	المصاريف						
2.01	الرواتب	520800	452,077.00	-68,723.00	₪ 477,600.00	₪463,954.00	- ₪13,646.00
2.02	اجرة المقر	53910	53,930.94	20.94	₪ 56,000.00	₪48,107.64	- ₪7,892.36
2.03	كهرباء و ماء	12000	3,823.16	-8,176.84	₪7,200.00	₪6,694.48	- ₪505.52
2.04	تلفون و جوال و انتر نت وصفحة الكترونية	24000	19,442.24	-4,557.76	₪ 27,600.00	₪23,172.70	- ₪4,427.30
2.05	قرطاسية ومطبوعات	4800	2,154.10	-2,645.90	₪ 22,400.00	₪29,496.28	₪7,096.28
2.06	ضيافة	1200	1,987.50	787.50	₪1,200.00	₪4,095.00	₪2,895.00
2.07	مواصلات	14400	14,047.00	-353.00	₪ 37,200.00	₪36,403.00	- ₪797.00
2.08	تنظيف	1200	1,294.00	94.00	₪600.00	₪599.00	- ₪1.00
2.09	تدقيق حسابات	7700	9,059.60	1,359.60	₪7,000.00	₪9,045.68	₪2,045.68
2.10	عمولات بنكية	4000	2,330.20	-1,669.80	₪4,200.00	₪2,008.27	- ₪2,191.73
2.11	اجور مدربين			0.00			₪0.00
2.12	اجرة قاعات			0.00			₪0.00
2.13	نهاية خدمة	43400	39,538.90	-3,861.10	₪ 39,800.00	₪48,389.92	₪8,589.92
2.14	مصروف صيانة اجهزة	6000	7,808.53	1,808.53	₪5,000.00	₪6,069.23	₪1,069.23
2.15	مصروف استهلاك موجودات ثابتة	63000	60,143.40	-2,856.60	₪ 48,000.00	₪62,909.31	₪14,909.31
2.16	مصروف ديون معدومة	400000	175,194.86	-224,805.14	₪ 130,000.00	₪257,176.54	₪127,176.54

2.17	مصروف صيانة وترميم	26200	22,563.32	-3,636.68	₪ 64,288.00	₪61,108.20	- ₪3,179.80
2.18	مصروف صحف واعلانات	1200	1,251.00	51.00	₪3,600.00	₪1,127.00	- ₪2,473.00
2.19	مصروف خدمات و استشارات/قانونية		23,323.00	23,323.00		₪25,481.00	₪25,481.00
2.20	مصروف اشتراك برنامج محاسبي	5270	5,352.84	82.84	₪5,000.00	₪4,846.32	- ₪153.68
2.21	بناء انظمة ودراسات			0.00			₪0.00
2.22	مصروف تصوير ملفات في المحاكم	600	0	-600.00	₪2,400.00		- ₪2,400.00
2.23	مصروف فرق عملة		-1,505.18	-1,505.18		- ₪29,037.38	- ₪29,037.38
2.24	تامين اصابات عمال و حوادث	2000	0	-2,000.00	₪1,000.00		- ₪1,000.00
2.25	حملات و اعلانات			0.00			₪0.00
2.26	تامين صحي	26000	0	-26,000.00	₪ 16,200.00		- ₪16,200.00
2.27	خدمات مساندة			0.00			₪0.00
2.28	هدايا			0.00			₪0.00
2.29	متفرقة	12000	0	-12,000.00	₪ 10,000.00	₪1,260.00	- ₪8,740.00
2.30	مصاريف اشتراك و ترخيص ورسوم			0.00			₪0.00
2.31	سفر			0.00			₪0.00
2.32	مصروف استئجار معدات مكتبية	1600	800.00	-800.00	₪800.00	₪1,600.00	₪800.00
2.33	تدريب و بناء كادر/تدريب واستشارات			0.00			₪0.00
	مجموع المصاريف	**₪ 1,231,280.00**	**₪ 894,616.41**	**- ₪ 336,663.59**	**₪ 967,088.00**	**₪ 1,064,506.19**	**₪97,418.19**
3	**فائض/عجز الفترة**	**₪ 5,050,720.00**	**₪ 1,596,763.52**	**- ₪ 3,453,956.48**	**- ₪ 19,088.00**	**₪203,227.61**	**₪222,315.61**

الصندوق والأرصدة النقدية:

من خلال مراجعة الأرصدة النقدية نلاحظ أن هناك انخفاض في الأرصدة النقدية حيث بلغ رصيد النقد مع نهاية العام 1,324,593.92 شيقل مقارنة بمبلغ في سنة 2014، حيث كان الرصيد 595,037.62 شيقل في حين كان في سنة 2013 ما مجموعه2,238,386 شيقل مقارنة مع 2,454,569 شيقل في سنة 2012 ومع سنة 2011 حيث كانت الأرصدة النقدية 982647 شيقل في حين كانت في نهاية سنة 2010 ما مجموعة 1105680 شيقل والمنحى أدناه يوضح اتجاه الاحتفاظ بأرصدة نقدية مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك إعادة توجيه للأرصدة النقدية حيث تم الاحتفاظ بها في الحساب البنكي الخاص بالصندوق في نهاية سنة 2012 وفي سنوات 2010 و 2011 و2014 تم استثمار هذه الأرصدة النقدية كما ذكر سابقاً في التقرير عند الحديث عن الاستثمار.

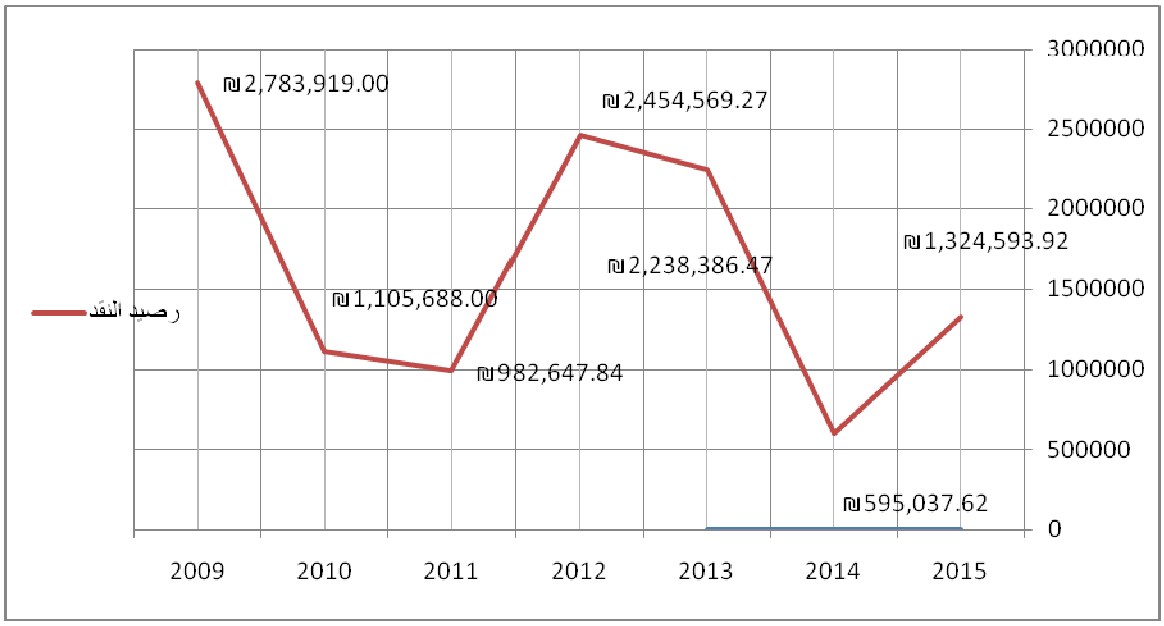

الصندوق والموجودات الثابتة:

بشكل عام هناك ثبات في الموجودات الثابتة حيث بلغت صافي الأصول الثابتة في نهاية العام 219,545.21 شيقل مقارنة مع 279,688.62 شيقل نهاية عام 2014 و 340,472 شيقل في سنة 2013 وفي نهاية العام 2012 ما مجموعة386,861 شيقل مقارنة مع 57154 شيقل في سنة 2011 ومع 16952 شيقل في نهاية سنة 2010.

الشكل أدناه يوضح اتجاه قيمة الأصول الثابتة في الصندوق:

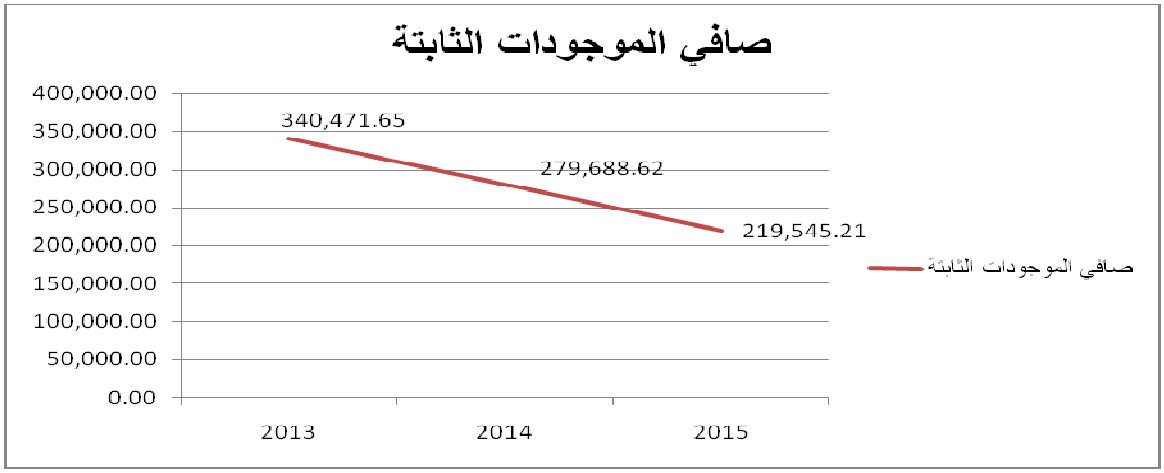

والجانب الآخر المرتبط بالأصول الثابتة هو مجموع الاستهلاك والشكل أدناه يوضح الاتجاه العام له:

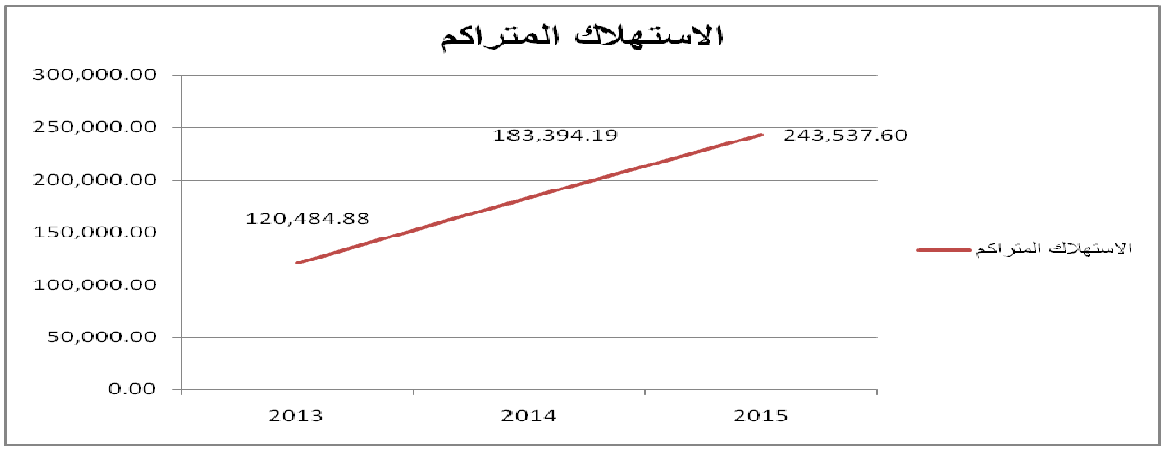

مجموع موجودات الصندوق:

وبلغت صافي قيمة موجودات الصندوق في نهاية العام ما مجموعه 8,397,300.11 شيقل والمنحنى أدناه يوضح الاتجاه العام لصافي قيمة موجودات الصندوق:

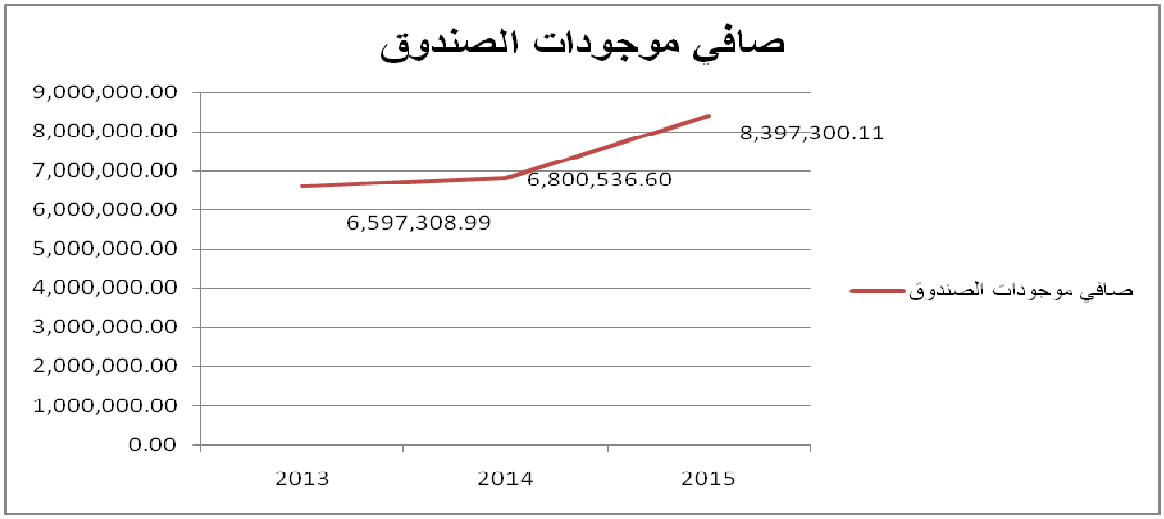

الذمم الدائنة:

بشكل عام الصندوق لا يوجد عليه التزامات وديون مستحقة بمبالغ عالية، حيث أن السياسة المتبعة تقوم على تسديد المصاريف بأسرع وقت. ولكن في حال اعتبار المبالغ المستحقة للمستفيدات وغير المصروفة ديون، فيكون الصندوق مدين بمبلغ يقارب 5,000,000 شيقل، وهي عبارة عن مستحقات من سنة 2014 وسنة 2015 بما مجموعه 20 شهر بواقع 11 شهر من سنة 2014 و 9 اشهر من سنة 2015.

وفر/عجز الفترة:

بلغ وفر 1,596,763.52 شيقل، وبزيادة بلغت نسبتها 78.5% مقارنة مع سنة 2014 و 49.4% مقارنة مع سنة 2013، والمنحنى أدناه يوضح اتجاه الزيادة في الوفر السنوي:

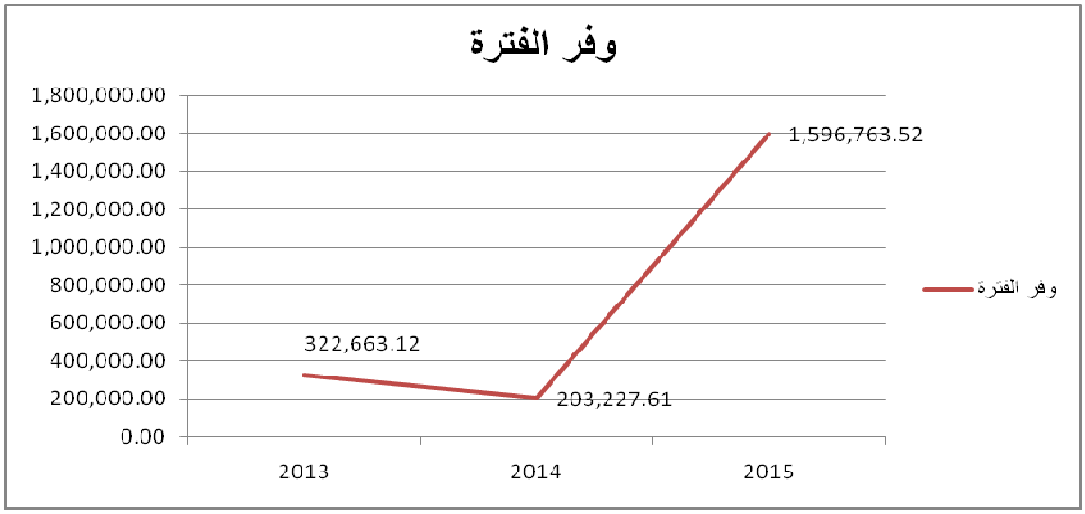

جدول رقم (15): الميزانية العمومية لصندوق النفقة كما هي بتاريخ 2015/12/31 والمقارنة

1 الموجودات		2015	2014	2013
1.1	الموجودات المتداولة			
1.1.1	نقد في الصندوق	0	398.00	₪3,778.00
1.1.2	نقد في البنوك	1,324,593.92	594,639.62	₪ 2,261,298.92
1.1.3	ذمم المستفيدات	6,511,761.29	5,322,002.84	₪ 4,651,838.38
1.1.4	مخصص ديون مشكوك فيها	-821,940.64	-646,745.78	- ₪397,994.74
1.1.5	مصاريف مدفوعة مقدم	0	25,552.29	₪85,644.45
1.1.6	ايرادات مستحقة	19,672.00	45,000.00	₪0.00
	مجموع الموجودات المتداولة	₪ 7,034,086.57	₪ 5,340,846.97	₪ 6,604,565.01
1.2	الموجودات الثابتة	463,082.81	463,082.81	460,956.53
1.3	استهلاك متراكم	-243,537.60	-183,394.19	-120,484.88

	صافي الموجودات الثابتة	₪219,545.21	₪279,688.62	₪340,471.65
1.4	موجودات اخرى			0
	استثمار مع الهيئة العامة للبترول	1,500,000.00	1,500,000.00	0
	مجموع الموجودات الاخرى	₪ 1,500,000.00	₪ 1,500,000.00	₪0.00
	مجموع الموجودات	**₪ 8,753,631.78**	**₪ 7,120,535.59**	**₪ 6,945,036.66**

2	صافي الأصول والالتزامات			
2.1	التزامات متداولة			
2.1.1	ذمم دائنة	62,832.65	43,369.61	52,267.54
2.1.2	شيكات صادرة لم تصرف	20,935.48	0	25,597.60
2.1.3	ايرادات مستلمة مقدم/ مصاريف مستحقة	50,186.88	92,822.94	135,459.00
2.1.4	التزامات اخرى	1,328.31	2,296.99	1,284.00
	مجموع الالتزامات المتداولة	₪135,283.32	₪138,489.54	₪214,608.14
2.2	التزامات طويلة الاجل			
	مخصص نهاية خدمة	221,048.35	181,509.45	133,119.53
	مجموع الالتزامات طويلة الاجل	₪221,048.35	₪181,509.45	₪133,119.53
2.3	صافي الاصول			
2.3.1	فائض/عجز الفترة	1,596,763.52	203,227.61	322,663.12
2.3.2	رصيد مدور	6,800,536.59	6,597,308.99	6,274,645.87
	مجموع صافي الاصول	₪ 8,397,300.11	₪ 6,800,536.60	₪ 6,597,308.99
	مجموع الالتزامات و صافي الاصول	**₪ 8,753,631.78**	**₪ 7,120,535.59**	**₪ 6,945,036.66**

التوصيات:

1. صرف مستحقات المستفيدين والمستفيدات على مراحل تمتد لخمسة سنوات بحيث يصرف كل سنة عن أربعة أشهر وبمبلغ يصل إلى حوالي المليون شيقل وذلك لضمان عدم وقوع الصندوق في أزمة سيولة حيث سيتم صرف الحوالة الشهرية بشكل منتظم وكل ثلاثة أشهر يصرف حوالة من المستحقات المتأخرة.
2. دراسة تقصي احتياج للكادر وتنمية قدراته.
3. تفعيل الشراكة وشبكات التحويل لتوسيع نطاق سلة الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة.
4. تفعيل الشراكة مع الجهات ذات العلاقة باسترداد أموال الصندوق لرفع نسبة الاسترداد.